A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/266/Add.1
E/1991/106/Add.1
16 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ٨٣ من جدول الأعمال

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الامين العام

إضافة

كما أُعلن في تقرير الامين العام بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/46/266) ، تتضمن هذه الإضافة معلومات مستكملة عن الانشطة الجاري تنفيذها في إطار العقد ، وتقدم إلى الجمعية العامة إعلان نيويورك الصادر عن المجلس الخاص الرفيع المستوى والتقرير السنوي الاول للجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد ، المطلوب في قرار الجمعية ٤٤/٢٣٦ .

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١	٣
ثانيا -	إطار العمل الدولي للعقد	٢ - ٥	٣
	ألف - المجلس الخاص الرفيع المستوى	٢	٣
	باء - اللجنة العلمية والتقنية	٣	٤
	جيم - التدابير الوطنية لتخفيف أثر الكوارث	٤ - ٥	٤
ثالثا -	الجوانب المالية والادارية	٦ - ٧	٥

المرفقات

الاول - إعلان نيويورك الصادر عن المجلس الخاص الرفيع المستوى ٦

الثاني - التقرير السنوي الاول المقدم من اللجنة العلمية والتقنية الى الامين العام ١٠

أولا - مقدمة

١ - علاوة على المعلومات الواردة في التقرير الرئيسي عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/46/266) ، حدثت عدة تطورات مهمة في الاشهر الاخيرة . فقد انتهى الامين العام من إنشاء الآلية الدولية المتصورة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦ بإنشاء المجلس الخاص الرفيع المستوى . وعقدت اللجنة العلمية والتقنية دورتها الثانية لعام ١٩٩١ ، ووضعت برامج عامة للعقد كما طلبت الجمعية العامة . وبدأ في بعض الحالات تنفيذ أنشطة للحد من الكوارث نتيجة لإعلان بدء العقد . كما حُددت عدة نقاط ضعف . وختاما ، يوجّه انتباه الجمعية العامة إلى عدة نقاط مهمة .

ثانيا - إطار العمل الدولي للعقد

ألف - المجلس الخاص الرفيع المستوى

٢ - عقد المجلس الخاص الرفيع المستوى اجتماعه الاول بمقر الامم المتحدة في ٩ و ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ليتزامن مع الاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . ويتألف المجلس من السيد م. أوجينيا تشارلز ، رئيس وزراء دومينكا ، وصاحبة السمو الملكي الاميرة تشولابورن ماهيدول من تايلند ، والسيد تاكيو فوكودا ، رئيس وزراء اليابان سابقا ، والسيد ميغيل ديلامدريد اورتادو ، رئيس المكسيك سابقا ، والسيدة سوزان مبارك ، قرينة رئيس جمهورية مصر العربية ، والسيد ايده عمرو ، من النيجر ، والسيدة ليسبت بالم من السويد ، والسيدة مارلين كويل قرينة نائب رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، والسيد جانيس شتانوفنيك من يوغوسلافيا ، والسيد م. ت. زاليخانوف ، وهو أكاديمي ، من الاتحاد السوفياتي . ويُنتظر أن يسهم هؤلاء الزعماء البارزون اسهاما كبيرا في تنمية الوعي العام وحشد تأييد الجماهير والقطاع الخاص الضروري للغاية للحد من شدة التعرض للكوارث الطبيعية على الصعيدين الوطني والدولي . وأكد الاجتماع الاستهلالي ، الذي انعقد بفضل الدعم المالي المقدم من اليابان ، المكاسب التي يُنتظر أن تتحقق نتيجة لتخفيف أثر الكوارث لو بلغت هذه المسألة مستوى من الوضوح يتناسب مع آثار الخسائر في الارواح والخسائر المادية الناجمة عن الكوارث . ولبلوغ هذه الغاية ، اعتمد المجلس الخاص الرفيع المستوى ، كنتيجة لاجتماعه الاول ، إعلان نيويورك المؤرخ ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، المعروض هنا بوصفه المرفق الاول .

باء - اللجنة العلمية والتقنية

٣ - استنادا إلى الاستعراض الذي أجرته اللجنة العلمية والتقنية للأنشطة والاحتياجات الوطنية وللمشاريع العلمية والتقنية الدولية الرامية إلى التقليل من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية ، تقترح اللجنة ستة إجراءات كي تنظر فيها الجمعية العامة . وترد هذه الإجراءات في الفقرة ٦ من الموجز التنفيذي للتقرير السنوي الأول للجنة ، الوارد في المرفق الثاني أدناه . وقد وضعت اللجنة برامج عامة للعقد تشمل أهدافا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بتخفيف أثر الكوارث ، وإطارا برنامجيا ، واستعراضا للثغرات والأولويات الوطنية ، وعددا من المشاريع النموذجية .

جيم - التدابير الوطنية لتخفيف أثر الكوارث

٤ - إن أهمية التدابير التي يجب اتخاذها على الصعيد الوطني في مجال السياسة للحد من الكوارث قد شددت عليها الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٢٣٦ وأكدتها التطورات الباهرة التي حدثت في مجال إنشاء لجان أو مراكز تنسيق وطنية للعقد ، بلغت ١٠٠ حتى الآن ، فضلا عما اقتُرح أو يجرى وضعه وتنفيذه في البلدان المهتمة من تدابير ومشاريع لتخفيف أثر الكوارث . وبعض هذه التدابير والمشاريع مبتكر ويعد أمثلة جيدة لنقل المعرفة العلمية والدراية التكنولوجية المتقدمتين إلى مجال تخفيف أثر الكوارث وتطبيقهما فيه ، وهو ما يشكل فكرة العقد الرئيسية .

٥ - وقد استجابت اللجان الوطنية باهتمام شديد للفرصة التي أتاحها الاجتماع الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية ، الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية . وفي ضوء ذلك ينبغي التشجيع على عقد المزيد من الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية ، وينبغي أن تكون هذه الاجتماعات أيضا جزءا مهما من عملية الإعداد لمؤتمر عالمي للجان الوطنية للعقد ، تصوّر عقده فعلا فريق الخبراء الدولي المخصص المعني بالعقد (انظر A/44/322/Add.1) وتوصي اللجنة الآن بعقده . ويرى الأمين العام أن هذا الاجتماع العالمي للجان الوطنية يمكن ، لو أُحسن الإعداد له ، أن يحقق المشاركة الكبيرة المتعددة القطاعات التي هي سمة مميزة للعقد ، ويمكن أن يكون حدثا في غاية الأهمية لتقييم التقدم المحرز في سياسات وأنشطة تخفيف أثر الكوارث . كما يمكن أن يقدم معلومات مهمة في إطار استعراض منتصف المدة للعقد ، الذي قررت الجمعية إجراءه في عام ١٩٩٤ .

ثالثا - الجوانب المالية والإدارية

تتألف أمانة العقد حاليا من موظَفيْن متفرغيْن من الفئة الفنية وموظَفيْن من خدمات العامة ، يساعدهم خبراء استشاريون بعقود قصيرة الاجل للأعمال التحضيرية لاجتماعات المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية . وتموَّل هؤلاء جميعا من التبرعات . ومن المنتظر أن ينضم أخصائي اقتصادي إلى هؤلاء بن قرب نهاية السنة ، وتجري مباحثات مع مانحين محتملين للاسهام في العمل الذي سيُضطلع به دعما للجان الوطنية ولتوفير خبير في هندسة الزلازل للعمل في ب الفنية لوضع البرامج .

وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للعقد يؤكد الامين العام مجددا أنه يلزم إجراء عاجل إذا أريد للهيئات التي تتكون منها الآلية الدولية للعقد أن تعمل بنتظمة ، وهذا أمر ضروري لمواصلة أنشطة العقد المهمة على النحو الذي تصورته ة . وعلى سبيل المثال ، تسنى عقد اجتماعي اللجنة العلمية والتقنية والمجلس الرفيع المستوى بمنحتين مخصصتين قدمتهما ألمانيا واليابان . ومن الواضح أنه التخطيط للأنشطة وتنفيذها بصورة منظَّمة جيدا إلاَّ إذا توافرت موارد كافية في المناسب وعلى نحو مستمر .

المرفق الاول

١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١

عزيزي السيد الامين العام ،

أتشرف بأن أحيل إليكم إعلان نيويورك الذي اعتمده المجلس الخاص الرفيع المستوى للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في دورته الاولى (٩ و ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١) .

وأرجو نيابة عن المجلس ، توجيه اهتمام الجمعية العامة إلى هذا الإعلان نظرا لقرب إجراء مناقشة بشأن العقد .

كما أود أن أعرب عن تقدير المجلس وتقديري الشخصي لما قدمتموه لنا من دعم بهذه المناسبة .

وتفضلوا ، سيادة الامين العام ، بقبول فائق الاحترام .

(توقيع) ميغيل دي لا مدريد أورتادو

رئيس

المجلس الخاص الرفيع المستوى للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

السيد خافيير بيريز دي كوييار

الامين العام

الامم المتحدة

نيويورك

٢١١٤ش(٩١)

تذييل

إعلان نيويورك الصادر عن المجلس الخاص
الرفيع المستوى

عقد المجلس الخاص الرفيع المستوى للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية دورته الأولى بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٩ و ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ للاضطلاع بدوره في تقديم المشورة للأمين العام ونشر الوعي بالعقد وتعبئة الموارد له .

ويرى المجلس أنه :

لمّا كانت شعوب وبلدان العالم تتعرض على نحو متكرر لكوارث طبيعية ، تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وانتكاس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتؤثر على الاستقرار السياسي للأمم ؛

ولمّا كانت الموارد السياسية والتقنية والتعليمية والاجتماعية والسياسية اللازمة للحد من الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية موجودة ويجري استخدامها بنجاح في بعض البلدان ؛

ولمّا كانت بلدان كثيرة لم تنفذ تدابير التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية هي الآن بسبيل البدء في اتخاذ خطوات لتقليل تعرضها لآثار هذه الكوارث تحت رعاية العقد الدولي لتقليل الكوارث الطبيعية ؛

ولمّا كان المجلس الخاص الرفيع المستوى للعقد قد عينه الأمين العام بناء على طلب الجمعية العامة لتقديم المشورة بشأن تدابير التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ؛

فقد خلص المجلس إلى :

أن إعلان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية يُتيح فرصة غير عادية لتخفيف أثر الكوارث الطبيعية ، شريطة أن يتم ، على صعيد العالم ، الإقرار بإمكانية مواجهة هذه الأخطار ، عن طريق تعميق الوعي بها والتأهب لها واتخاذ التدابير لاتقائها ، وأن يتم توجيه الموارد الكافية نحو بلوغ هذا الهدف .

وأن تقليل التعرض للكوارث الطبيعية هو هدف رئيسي يتطلب جهودا متضافرة ومنسقة من جانب الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة والاوساط العلمية والتقنية العالمية ومنظمات المتطوعين والمدارس والمؤسسات العلمية ، والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والافراد المُعرّضين للاخطار . ومن الامور الجوهرية تقدير احتمالات التعرض لهذه الكوارث والإنذار المبكر بقرب وقوعها والاتصال الفعال بافراد الجمهور .

وأنه ينبغي أن تعطى للبلدان النامية والفئات الشديدة التأثر ، ولا سيما الأطفال ، الاولوية القصوى في أنشطة التخفيف من آثار الكوارث ، بما في ذلك تدابير معالجة الآثار السيكولوجية للكوارث . ومن وسائل تحقيق هذا الهدف تحديد مواقع لبناء وتشييد المساكن والهياكل الاساسية والمدارس والمستشفيات لتلافي المخاطر والصمود أمامها ، وتعليم الطلبة حماية النفس ، واستخدام وسائط الإعلام للوصول إلى فئات السكان الشديدة
التأثر بهذه المخاطر .

وأنه ينبغي ربط تدابير التخفيف المتصلة بالكوارث الطبيعية ، بتدابير مماثلة عند التعامل مع الكوارث البيئية والكوارث التي هي من صنع الإنسان .

وطلب المجلس :

إلى جميع المشتركين في جهود التخفيف من آثار الكوارث ، الحاليين والمحتملين ، بمن فيهم العاملون في الاوساط الاكاديمية ومنظمات المتطوعين ودوائر التجارة والصناعة ، فضلا عن الحكومات ، أن يساهموا في التقليل من شدة التعرّض لآثار الكوارث .

وإلى البلدان أن تُشكل لجانا وطنية للعقد ، تشمل ممثلين رفيعي المستوى لوكالات التخطيط والتنمية ، والدوائر العلمية والتقنية ومنظمات المتطوعين والقطاع الخاص ووسائط الإعلام ، وأن تزود اللجان بالوسائل الكفيلة بتنشيط وتنسيق الانشطة الوطنية في مجال التخفيف من آثار الكوارث .

وإلى جميع البلدان أن تدرك أهمية إدماج أنشطة الكوارث الطبيعية في خططها الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة وأن تضطلع بإجراءات تهدف إلى تقليل التأثر بنتائج الكوارث عن طريق تطبيق استراتيجيات التخفيف من حدتها . وينبغي أن يُطلع مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في حزيران/ يونيه ١٩٩٢ ، على هذه السياسة .

وإلى المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والإنمائية والمالية ، وكذلك القطاع الخاص ووسائط الإعلام ، أن تعطي أولوية عالية لطلبات المساعدة في الحد من التعرّض لآثار الكوارث الطبيعية .

وإلى البلدان التي تملك موارد للتخفيف من آثار الكوارث أن تقدم يد العون للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة وذلك بتعزيز قدراتها المحلية والوطنية ، وتنمية مواردها البشرية ودعم مؤسسات العقد ، وبشكل خاص بتوفير الموارد اللازمة لدعم وظائف أمانة العقد ، وأن تُيسِّر القيام بالأنشطة الإعلامية المتصلة بالعقد ونشر الوعي العام به .

وقرر المجلس :

أن يُقر أعمال اللجنة العلمية والتقنية ، ولا سيما نتائج اجتماعها في غواتيمالا ، كما جاءت في تقريرها السنوي الأول إلى الأمين العام ، بما في ذلك الأهداف المحددة للعقد .

أن يسعى إلى تحقيق الاشتراك الكامل لقطاعي الأعمال الخاص والعام ، نظرا إلى ما يتصفان به من حيوية طبيعية وما يملكانه من إمكانات للحد من أثر الكوارث على النظم الاجتماعية - الاقتصادية بالبلدان السريعة التأثر ، وذلك بالحد من انقطاع الأنشطة الانتاجية والتعجيل في إعادة الخدمات الأساسية إلى حالتها الطبيعية . وتوليد دخل للفئات السكانية المتأثرة ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية .

أن يقترح على الجمعية العامة أن تؤيد جمع ممثلي اللجان الوطنية في مؤتمر عالمي معني بالحد من الكوارث الطبيعية في عام ١٩٩٤ ، مما يُسهم في استعراض منتصف المدة للعقد .

أن يجتمع مرة واحدة على الأقل كل عام ليواصل على نحو نشط الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بالعقد ، وأن يركز في دورته التالية على تحسين القدرات على الصعيد الوطني ، ولا سيما الموارد البشرية ، وزيادة الدور الذي تقوم به وسائط الإعلام والقطاع الخاص ، وخلق الحوافز في مجال التخفيف من آثار الكوارث والتنسيق الدولي .

وأن يضطلع بأنشطة فردية لصالح العقد على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ، ولا سيما في مجال زيادة الوعي العام بالأخطار الطبيعية . وفي تعبئة الموارد وتنشيط الدعم السياسي لاستراتيجيات التخفيف من آثار الكوارث .

المرفق الثاني

التقرير السنوي الاول المقدم من اللجنة العلمية والتقنية إلى الامين العام

موجز

١ - في القرار ٤٤/٢٣٦ الصادر في عام ١٩٨٩ وجهت الجمعية العامة الانتباه إلى الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية ، وأعلنت العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية للإستجابة لقضية تتزايد أهميتها بسرعة بالنسبة إلى شعوب وبلدان العالم . وشبتت أهمية هذه المبادرة مجددا بصورة مأساوية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، وهما العامان الاولان من العقد نتيجة للآثار المدمرة للاعاصير الحلزونية الاستوائية وثوران البراكين والزلازل والجفاف والتصحر . ففي عام ١٩٩٠ وحده سببت الكوارث الطبيعية خسائر اقتصادية بلغت ٤٧ بليونا من الدولارات . "إن أعباء الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية تتزايد بصورة درامية : فبين الستينات والثمانينات إزدادت الخسائر الاقتصادية في الواقع إلى ثلاثة أمثالها ، وازدادت الخسائر المؤمن ضدها إلى خمسة أمثال" (شركة ميونيخ لإعادة التأمين) . ومن الواضح بصورة متزايدة أن الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث في غاية الاهمية للتنمية القابلة للإدامة لبلدان كثيرة .

٢ - وفي حين أن عددا كبيرا من الحكومات والمنظمات الدولية لديه منذ فترة طويلة برامج لمنع الكوارث وللإنذار والتأهب فإن العقد وسيلة فعالة لحفز مزيد من المبادرات على الصعيدين الوطني والدولي ، ولتعبئة المجتمع العلمي والتقني للتركيز على هذا الموضوع .

٣ - وقد كلفت الجمعية العامة اللجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد بوضع برامج عامة للحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية . وتحقيقا لهذه الغاية توصي اللجنة بأهداف وبإطار برنامجي .

٤ - وتسليما من الجمعية بأن البلدان تنفذ كثيرا من الأعمال المتعلقة بتخفيف أثر الكوارث فإنها قد طلبت على وجه التحديد أن يراعى في وضع البرامج العامة ما تحدده اللجان الوطنية من أولويات وثغرات موجودة في المعرفة التقنية ، فهذه اللجان هي الآلية الرئيسية لتنفيذ العقد .

٥ - وقررت اللجنة في هذا الصدد أن أهم حاجة للعقد هي تنمية وتعزيز القدرات الوطنية لكي تضطلع في إطار عملية التنمية الوطنية باستراتيجيات تحد من أثر الاخطار الطبيعية . ومن المسلم به أن بعض هذه الاخطار تتأثر بالانشطة البشرية . وتلتمس البلدان المساعدة على وجه الخصوص لتقييم مدى تعرضها للاخطار ، ولبدء وتنفيذ استراتيجيات لتخفيف أثرها .

٦ - واستنادا إلى هذا التقييم توصي اللجنة الامين العام بأن يعرض على الجمعية العامة الإجراءات الستة التالية ، التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ما ينجم عن الكوارث الطبيعية من خسائر في الارواح بحلول نهاية هذا العقد إلى جزء من معدلها الحالي ، ويمكن أن تُرسي أساسا أفضل بكثير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

(أ) إقرار الاهداف التي اعتمدتها اللجنة للعقد وهي :

بحلول عام ٢٠٠٠ يكون لدى جميع البلدان ، كجزء من خطتها لتحقيق التنمية القابلة للإدامة ، ما يلي :

تقييمات وطنية لما تتعرض له من مخاطر بسبب الاخطار الطبيعية ، مع أخذ هذه التقييمات بعين الاعتبار في الخطط الإنمائية .

خطط لتخفيف الاثر على الصعيد الوطني أو المحلي أو كليهما ، بما في ذلك الإتقاء والتأهب والوعي المجتمعي في المدى الطويل .

سرعة الاتصال بانظمة الإنذار المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية ، ونشر الإنذارات على نطاق واسع .

(ب) إدراك أن اتقاء الكوارث والإنذار بوقوعها والتأهب لها أجزاء مكملة للتخطيط الوطني للتنمية القابلة للإدامة . وينبغي أن يعترف مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بهذا المفهوم صراحة .

(ج) التشجيع على إنشاء لجان وطنية عريضة القاعدة في جميع البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات ، والحث على أن تضم هذه اللجان ممثلين للوكالات المسؤولة عن التخطيط والتنمية الاقتصادية .

(د) حث البلدان على الاسهام في أنشطة الحد من الكوارث على الصعيدين الوطني والدولي من خلال البرامج الثنائية والمتعددة الاطراف ، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للعقد . وقد موّلت أنشطة العقد ، التي تنفذها أمانة صغيرة واللجنة العلمية والتقنية والمجلس الخاص الرفيع المستوى ، حتى الآن ، بصورة غير منتظمة بتبرعات خاصة محددة الغرض من بلدان مانحة قليلة . ومن الضروري أن يوجد الآن تمويل مستديم ، لأن الاستراتيجية الإعلامية وغيرها من أنشطة العقد يجب أن تموّل على أساس وطيد ومستمر باعتماد يبلغ ٣ ملايين دولار سنويا لفترة الثماني سنوات الباقية . ويجب أن تشجع طلبات المساعدة المقدمة من البلدان النامية ، وينبغي حث البلدان المانحة على إيلاء اهتمام ذي أولوية لهذه الطلبات .

(هـ) التشجيع على المشاركة الواسعة في مؤتمر عالمي لممثلين للجان الوطنية وغيرها من المشاركين في العقد من المقرر عقده في عام ١٩٩٤ ، وعلى تأييده ، بوصفه عنصرا رئيسيا في استعراض منتصف المدة الذي طلبت الجمعية العامة اجراءه في القرار ٤٤/٢٣٦ .

(و) إعادة تأكيد خطورة الكوارث الطبيعية في برامج منظومة الامم المتحدة ، حيثما كان ذلك مناسبا ، مثلا في برامج التنمية والبيئة . ويمكن الحصول على أموال لدعم المشاريع الوطنية وأعمال اللجان الوطنية والمشاريع العلمية والتقنية الدولية عن طريق إجراء تحوّلات متواضعة نسبيا في المساعدة الانمائية ، وتخصيص اعتمادات من الاموال المرصودة للبيئة وما يتصل بها من أمور ، مثل المرفق البيئي العالمي وميزانيات الوكالات الوطنية والدولية .

٧ - وقد ترغب الجمعية العامة في النظر في اعتماد قرار أو قرارات بشأن هذه المسائل .

٨ - لتحقيق هدف أو أهداف العقد اعتمدت اللجنة إطارا برنامجيا لسبع استراتيجيات ، على النحو التالي : (أ) تحديد المناطق الخطرة وتقدير الاخطار ؛ (ب) تقدير مدى التعرّض والمخاطر وتحليل التكاليف والعائد ؛ (ج) الوعي على مستوى صانعي القرارات وواضعي السياسة ؛ (د) الرصد والتنبؤ والانذار ؛ (هـ) تدابير وقائية طويلة الاجل ؛ (و) تأهب وتدابير وقائية لاجل طويل ؛ (ز) تدابير تدخل مبكر . وتتطلب هذه الانشطة إجراءات داعمة في خمسة ميادين ذات صلة : (أ) تعليم وتدريب أخصائيين على المستويين المحلي والوطني ؛ (ب) التثقيف والإعلام على المستوى الجماهيري ؛ (ج) نقل التكنولوجيا الملائمة ؛ (د) تطبيق التكنولوجيا التي ثبتت صلاحيتها ؛ (هـ) صياغة واعتماد سياسات مناسبة .

٩ - وقد منحت اللجنة في تنفيذ هذه الاستراتيجيات أولوية عليا لتقديم الدعم إلى اللجان الوطنية ، جزئيا عن طريق تزويدها بالمعلومات التقنية وغيرها من المعلومات من خلال الاجتماعات والانشطة والمراكز الإقليمية وعن طريق الإعداد لمؤتمر عالمي . ومن الامور المهمة بصفة خاصة في هذا الصدد تنمية الموارد البشرية على المستوى الوطني في البلدان النامية . وتلي في المقدمة أولويات إضافية للجنة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ .

أولا - مقدمة

١٠ - الكوارث الطبيعية الكبرى التي شهدها العامان الأولان من العقد - الزلزال الذي حدث في إيران والاعصار الحلزوني الاستوائي في بنغلاديش وما سببه من خسائر ضخمة في الارواح ، والاعاصير الاستوائية ، في أوروبا ، وثوران البراكين في الفلبين واليابان ، والفيضانات في الصين ، علاوة على الزلزال المدمر الذي وقع في غواتيمالا خلال الدورة الثانية للجنة العلمية والتقنية - تدلل مرة أخرى على قابلية بلدان كثيرة للتعرض لكوارث طبيعية .

١١ - وفي عام ١٩٩٠ سببت الكوارث الطبيعية خسائر اقتصادية بلغت ٤٧ بليون دولار . وفي خلال العشرين عاما الماضية أودت الكوارث الطبيعية بحياة نحو ٣ ملايين من البشر ، وأثرت على ٨٠٠ مليون شخص على الاقل . وتنتكس التنمية الاقتصادية ، التي تحقق بجهود مضنية ، سنوات كثيرة بسبب الاخطار الطبيعية مثل الزلازل والعواصف والفيضانات وموجات الجفاف والتصحر التي يمكن بصفة عامة التنبؤ بوقوعها وبآثارها . والواقع أنه توجد الوسائل العلمية والتقنية اللازمة للحد بصورة كبيرة من هذه الخسائر الفظيعة . وهذه هي رسالة العقد ومهمته .

١٢ - واتقاء الكوارث والتأهب لها يمثلان جزءا أساسيا من التنمية القابلة للإدامة . وإنه لمضيعة ألاّ يدمج التأهب للكوارث في التخطيط الإنمائي . فاتقاء الكوارث والتأهب لها لا يقللان من التدمير فحسب ، بل ينميان بيئة مستقرة ، وحوافز للاستثمار وللمشاريع ، وشعورا بأنه في إمكان الناس أن يتحكموا في مصيرهم الاقتصادي - وهذه عوامل أساسية للتنمية الطويلة الاجل القابلة للإدامة .

١٣ - وقد بدئ العقد بقرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦ بهدف "العمل من خلال اجراءات دولية متضافرة ، وخصوصا في البلدان النامية ، على الحد من الخسائر في الارواح والإضرار بالممتلكات والإخلال بالحياة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والعواصف والامواج السنامية والفيضانات والانهيارات الارضية وثوران

البراكين ، والحرائق الهائلة وغزو الجنادب والجراد والجفاف والتصحر وغير ذلك من النوائب الطبيعية" . وفي ارتباط وثيق بالاخطار الطبيعية ، لا تتسبب الاعمال البشرية في كثير من الكوارث الطبيعية فحسب عن طريق أنشطة مثل ازالة الاحراج والافراط في الرعي واستعمال النار باهمال ، بل انها تزيد أيضا من مدى التعرض للضرر عن طريق التحضر والنمو السكاني وسوء اختيار مواقع المرافق . كما ترتبط الاخطار الطبيعية التي تجري مواجهتها في العقد ارتباطا وثيقا بالقضايا البيئية مثل تغير المناخ وإزالة الاحراج والتلوث الجوي والمائي والتنوع الإحيائي . فالمناخ المتغير ، مثلا ، قد يؤثر تأثيرا كبيرا على وقوع الكوارث في المستقبل مثل انغمار الاراضي بالمياه نتيجة لارتفاع مستوى البحر ، والجفاف .

١٤ - والتقرير السنوي الاول للجنة العلمية والتقنية مهم من حيث أنه يحدد أهدافا وإطارا برنامجيا واستراتيجية إعلامية ومعايير لتحديد مشاريع للعقد . كما يقدم صورة عامة للأولويات وللثغرات الموجودة في المعرفة التقنية على المستوى القطري ، ويحدد عدة مشاريع دولية نموذجية تجسد هدف ومقاصد العقد .

١٥ - والتوصيات الواردة في هذا التقرير منبثقة عن سلسلة اجتماعات ومناقشات لم يشترك فيها أعضاء اللجنة فحسب بل أيضا ممثلون للجان الوطنية ومؤسسات في منظومة الامم المتحدة ومنظمات غير حكومية . وكان من بين الاحداث الرئيسية مؤتمر عقد في اليابان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛ واجتماع تخطيطي عقد في كاستلنوفو دي بورتو (ايطاليا) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛ والدورة الاولى للجنة العلمية والتقنية التي عقدت في بون في آذار/مارس ١٩٩١ ؛ واجتماعا فريق الامم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات واللجنة التوجيهية اللذان عقدا في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩١ ؛ واجتماع بلدان أمريكا اللاتينية المعني الذي عُقد في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، والدورة الثانية للجنة العلمية والتقنية التي عقدت في مدينة غواتيمالا في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

١٦ - وتطلعا من اللجنة إلى المستقبل اختارت اللجنة عدة أولويات لجهودها في خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ علاوة على الاولوية العليا الممنوحة لعملية بناء القدرات الوطنية . وهذه الاولويات هي :

(أ) الاستمرار في وضع البرنامج العام للعقد ، والتشجيع على دعم المشاريع الوطنية والدولية ؛

(ب) تنفيذ استراتيجية إعلامية ؛

(ج) تحديد وتنمية الموارد لدعم الانشطة الوطنية والدولية الرامية الى تخفيف أثر الكوارث في إطار العقد ؛

(د) إنشاء نظم للقياس الكمي لما يحرز من تقدم في تحقيق أهداف العقد وما يتحقق من فوائد ؛

(هـ) المساعدة في وضع وتجميع ونشر مبادئ توجيهية للتقييم الشامل للمخاطر ولطرق رسم الخرائط ؛

(و) الإسهام في تنمية قواعد البيانات المتعلقة بالكوارث الطبيعية وبنظم الانقاء وتخفيف الاثر والإنذار والتأهب ؛

(ز) تشجيع التقدم في البحوث العلمية والتقنية بوصفها أساسا لإجراءات تخفيف أثر الكوارث ، ونشر نتائج البحوث ؛

(ح) تحديد قنوات وطرق إضافية لزيادة إشراك المجتمع العلمي والقطاع الخاص في تحقيق أهداف العقد ، حسبما طلبت الجمعية العامة على وجه التحديد في قرارها ٤٤/٢٣٦ ؛

(ط) المساعدة في الإعداد لاستعراض منتصف المدة المقرر اجراؤه في عام ١٩٩٤ ، بما في ذلك المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية .

ثانيا - الدروس المستفادة من الكوارث الاخيرة

١٧ - لا يمكن تصميم طرق لتخفيف آثار الكوارث إلّا بملاحظة كوارث فعلية وما يتعرض له الناس بسببها ومكان وكيفية التعرض . وكل كارثة تحمل في طياتها درسا يشير الى نقاط الضعف الموجودة فيما يتعلق بالاتقاء أو التأهب ، أو يوحي بالتحسينات الممكنة ، أو يكون بمثابة اختبار للتدابير القائمة للحد من الكوارث . وهنا تكمن أهمية دراسة الحالات .

١٨ - وبعض الكوارث الطبيعية الاخيرة تقدم أمثلة فعّالة .

١٩ - فعندما نشط بركان بيناتوبو في الفلبين فإنه أودى بحياة ٥٠٠ شخص مع أنه كان من الممكن ، في ظل ظروف أسوأ ، أن يقتل ٠٠٠ ١٠ شخص . وإنقاذ الأرواح هذا يرجع الى استخدام تكنولوجيا ملائمة لرصد البركان ، بالاضافة الى وجود نظام للانذار والاتصال وهو نظام سمح باجلاء ٠٠٠ ٨٠ شخص كانوا معرضين للتهديد المباشر . وثوران بركان بيناتوبو كان واحدا من أكبر حالات ثوران البراكين في هذا القرن ولم يكن عاديا من حيث أنه تزامن مع مرور اعصار حلزوني استوائي . ونتيجة لقيام العلماء الوطنيين والاجانب باتخاذ تدابير استكشافية عاجلة بعد ظهور علامات الاضطراب الأولي ، أمكن التنبؤ بدقة بأنواع النشاط البركاني وحجم الثوران الرهيب . والدرس الاساسي المستفاد هو أنه ينبغي دراسة ، ورصد ، جميع البراكين التي يمكن أن تكون خطرة ، بما فيها البراكين الخامدة لفترات طويلة ، على نحو صحيح لكفالة التنبؤ بحالات الطوارئ المقبلة ، ومواجهتها بشكل ملائم .

٢٠ - وفي حالة بركان "ماونت أونزين" في اليابان ، تطلب ثورانه ، الذي امتد لفترة طويلة ، عمليات اجلاء مفاجئة ومتكررة للسكان ، وكان هذا اختبارا لمدى ملاءمة النظام الاداري واستجابة السكان على مدى فترة زمنية طويلة للغاية . وقد تبين أن الاشخاص غير المقيمين والاشخاص الذين استقروا حديثا معرضون بشكل خاص لاثار الكوارث بسبب عدم معرفتهم بالثقافة المحلية . ومن الممكن أن يؤدي تزايد زحف المناطق الحضرية الى تفاقم هذه الحالات . وستكون هذه الدروس مفيدة بالنسبة للتخطيط السابق لوقوع الكوارث بالنسبة للحالات المماثلة في المستقبل ليس فقط في اليابان بل أيضا في المناطق المعرضة الاخرى .

٢١ - وفي بنغلاديش ، بينت دراسة الاعصار الحلزوني الاستوائي الاخير الذي كان مصحوبا بفيضانات ناتجة عن عواصف مفاجئة كيف كان من الممكن أن تؤدي الانذارات الموثوق بها وبرامج توعية السكان ، بالاضافة الى تقديم أعداد كافية من أماكن الإيواء التي يمكن الوصول اليها بسهولة ، الى انقاذ نسبة كبيرة من الاشخاص الذين ماتوا والذين بلغ عددهم التقديري ٠٠٠ ٣٠٠ شخص .

٢٢ - وفي الصين ، ومنذ ٦٠ عاما بالضبط ، غرق في فيضانات النهر الاصفر ما يزيد على مليون شخص . وفيضانات هذا العام ، التي أثرت على منطقة مكتظة بالسكان ويعيش فيها ٢٢ مليون شخص ، أدت الى أضرار وانهيارات في حوالي ٩ ملايين منزل ، وسببت خسائر اقتصادية مباشرة تتراوح بين بليوني و ١٦ بليون دولار ، في حين بلغت حالات الوفاة ٣٠٧٤ حالة . وينبغي أن تمحص بعناية أسباب هذا الانخفاض الشديد في معدل الوفيات إذ أن ذلك قد يلقي الضوء على مدى فعالية كل اجراء من اجراءات الحد

ف المختلفة المنفذة مسبقا . وقد قدمت الى اللجنة معلومات تبيّن أنه توجد في لاقة مباشرة يمكن التعبير عنها بالكميات بين غرق الاراضي الزراعية وانتاج في السنوات التالية .

واستمرار الكوارث الناتجة عن الجفاف والتصحر في عدة مناطق يعكس الضعف في المجتمعات التي تحدث فيها تلك الكوارث . ويمكن بالقدر نفسه أن يمنع ، و أفضل ، حدوث هذه الكوارث من خلال اتباع سياسات طويلة الأجل ومرتبطة ب المختلفة للتنمية . وفي حين أن هذا الالتزام قد يكون موجودا في بعض ، فإن تقليل أوجه الضعف هذه بقدر محسوس يحتاج الى الكثير من الموارد . وفي الوقت نفسه فإنه ينبغي ربط الجهود بالبرامج الطويلة الاجل الرامية اء الكوارث وبتدابير التأهب للكوارث .

وتدابير اتقاء الكوارث وتخفيفها هي بطبيعتها تدابير متعددة التخصصات بين تدابير تكنولوجية وتدابير اجتماعية ، وبين انشاء المباني المقاومة ، والانذار باستخدام التوابع الاصطناعية في الاستشعار من بعد ، والتدريب على لنفس وتثقيف المجتمع . وينبغي الجمع بين هذه التدابير وفقا لنوع المخاطر ف المنطقة ؛ كما ينبغي أن تكون تلك التدابير ملائمة للسياق السياسي ي والاقتصادي والانمائي والبيئي المحلي . ولذلك فإن اللجنة تؤكد الأهمية : للتعلم من الكوارث السابقة من أجل استخلاص الدروس لمواجهة الكوارث المقبلة : لجميع جوانب النظام الاجتماعي الاقتصادي الوطني .

واللجنة تؤكد قيمة استعراض المعلومات التي تظهر بعد حدوث الكوارث وخاصة : لدراسة الآثار المباشرة على السكان وعلى الناتج الاقتصادي . وتشجع اللجنة الدراسات الاحصائية المتعلقة بهذه الآثار والتعبير بكميات عن النتائج التي ليها بالنسبة للاقتصادات الوطنية . وعموما فإن استعراض حالات الكوارث يبيّن بغي تركيز الجهود في المجالات التالية : التوعية - تثقيف الجمهور العام ، المجتمع فيما يتعلق بالمخاطر الطبيعية التي تهدده ؛ واتخاذ اجراءات قبل كوارث - تقليل نقاط الضعف عن طريق تقنيات التخفيف بدلا من التركيز على المساعدة بعد وقوع الكارثة ؛ والتعاون - التعلم من أنشطة التخفيف الناجحة ع أنحاء العالم وتطبيق الدروس المستفادة في المناطق المعرضة لمخاطر . وهذا النهج المتكامل المعتمد على التوعية والتأهب والتعاون سيؤدي على بقد الى تحسين القدرة على مواجهة الكوارث تحسينا كبيرا في جميع أنحاء .

٣٦ - وكنقطة أخيرة فإن اللجنة قد لاحظت تضاعف النتائج الاقتصادية المترتبة على الكوارث (الخسائر المباشرة والثانوية) التي يمكن أن تؤدي الى زيادة التكلفة العامة للكوارث الى الضعفين أو الى ثلاثة أضعاف . وبالاضافة الى هذا فإن الآثار النفسية تزيد ما يترتب على الكوارث بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بتقليل طاقات العمل وتثبيط روح المخاطرة التجارية وتقليل قدرة السكان المتأثرين على التكيف .

ثالثا - الأولويات والثغرات الموجودة في المعرفة التقنية والمحددة على الصعيد الوطني

٣٧ - طلب قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦ أن تقوم اللجنة بوضع برامج عامة للعقد تأخذ في الاعتبار الأولويات والثغرات الموجودة في المعرفة التقنية والمحددة على الصعيد الوطني ، لا سيما من قبل اللجان الوطنية . وستكون هذه الأولويات والثغرات بمثابة دليل في برامج المساعدة التقنية المتعددة الأطراف والثنائية .

٣٨ - وقد استعرضت اللجنة الرسائل الواردة من البلدان استجابة لطلب من الأمانة العامة . وشملت طبيعة الردود مجالا واسعا يعكس تنوع أوجه الضعف أمام المخاطر الطبيعية فيما بين البلدان ، ومدى تقدم تلك البلدان في مواجهة هذه المخاطر . وفي بعض الحالات ، حفز إعداد الرسائل تسمية لجنة وطنية أو مركز تنسيق وبدء عملية التخطيط للعقد . وفي حالات أخرى ، قدمت البلدان التي قطعت بالفعل شوطا بعيدا في هذا المجال خططا شاملة لأنشطتها المتعلقة بالعقد .

٣٩ - وتتعلق أهم الحاجات التي حددت على الصعيد الوطني بتطوير وتعزيز القدرات من أجل وضع استراتيجيات وطنية للتخفيف بغرض تقليل أثر الكوارث . وفي هذا السياق ، توجد حاجة ملحّة لموارد بشرية إضافية في البلدان وهي موارد لا يمكن تنميتها إلّا من خلال البرامج التدريبية . ومؤتمر بلدان أمريكا اللاتينية المعني بالعقد الذي عقد في مدينة غواتيمالا في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ذكر بالتحديد نقص الموارد البشرية كثغرة رئيسية ، كما حدّد تنمية تلك الموارد كأولوية عليا بالنسبة للحد من الكوارث الطبيعية . وذكرت بلدان أخرى ، مثل اندونيسيا وأنغولا وتايلند والصين وفييت نام والمغرب وموزامبيق ، في ردودها كواحدة من الأولويات إنشاء مكتب ، أو مركز ، وطني يكون له دور القيام بوضع وتنفيذ خطة منهجية للحد من الكوارث وتكون لديه الوسائل اللازمة لذلك .

٣٠ - وكانت هناك ثغرة هامة أخرى ذكرتها عدة بلدان وهي تقدير ومسح المخاطر الطبيعية التي يكون بلد قد عانى منها في الماضي ووضع سيناريوهات لأوجه الضعف بالنسبة لوقوع حوادث مقبلة . ولم يحقق ذلك بالفعل إلاّ القليل من البلدان النامية . وقد طُلب خبراء استشاريون للمساعدة في هذا الشأن .

٣١ - ومن بين الاحتياجات الأخرى التي ذكرت كثيرا ما يلي :

(أ) المعلومات والتثقيف والتدريب لتسهيل التخطيط ونقل التكنولوجيا والتنفيذ ؛

(ب) تحسين الرصد ونظم الإنذار ؛

(ج) تحسين تطبيق تدابير التخفيف ، مثل تحسين قوانين البناء والتوجيهات المتعلقة بعمليات الإنشاء ؛

(د) تحسين خطط التأهب ؛

(هـ) مزيد من الموارد لتنفيذ الخطط البرنامجية .

٣٢ - وبصفة عامة فإن العديد من البلدان على استعداد للمضي قدما في تنفيذ الخطط البرنامجية ، كما أن بلدانا أخرى ستكون على استعداد لذلك في وقت قريب . وقد أُثني على البلدان التي قطعت المشاريع فيها شوطا بعيدا لما بذلته من جهود . وعلى سبيل المثال فإن تركيا ، وترينيداد وتوباغو ، والفلبين ، والولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت خططا شاملة لتخفيف أثر الكوارث .

٣٣ - وترد في التذييل الثاني قائمة كاملة بالبلدان التي قدمت ، حتى الآن ، معلومات عن الأولويات والثغرات فيها .

٣٤ - وبالنسبة لبعض البلدان النامية ، هناك حاجة ماسّة للمساعدة في تحديد الأولويات والثغرات في هذه المرحلة من العقد . ولذلك فإنه سيكون من المفيد تعزيز الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية في المشاركة والاستفادة بشكل كامل من العقد . وعلى العكس من هذا فإن بعض البلدان المتقدمة النمو قد أعربت عن استعدادها للمساعدة بتطبيق التكنولوجيات المتقدمة الموجودة في

الحد من الكوارث . ومن الممكن تسهيل هذا الربط بين المصالح بأموال مقدمة من خلال الصندوق الاستئماني للعقد ، بالاضافة إلى تلبية الاحتياجات التنظيمية لجهود التخطيط الوطنية . وينبغي أن توفر للبلدان النامية مواد توجيهية لتحديد وإعداد مقترحات مشاريع على المستويين الوطني والإقليمي . وإسهام أعضاء اللجنة من هذه الناحية ، حيثما كان ملائما ، قد يكون مفيدا للغاية . وبالإضافة إلى هذا فإنه من الممكن أن تسهّل الامانة هذه العملية من خلال تقديم مبادئ توجيهية لإنشاء لجان وطنية ، ومراجع الوثائق الهامة المتعلقة بالسياسة ، ونشرات عن الموضوعات المختلفة التي تشمل التعلم من الكوارث .

٣٥ - وكنقطة بداية بالنسبة للبلدان التي لا تزال بحاجة إلى بدء عملية وضع خطة للعقد ، ينبغي أن تعمل اللجان الوطنية على إعداد تحليلات أساسية للكوارث بحيث تمثل هذه التحليلات أكبر المخاطر التي قد تحدث في المستقبل وتحدد المدى الذي وصل إليه اتخاذ التدابير المتاحة للحد من الكوارث . من شأن هذه السيناريوهات أن تساعد في تركيز الاهتمام على الأولويات المقبلة وفي تحديد أهداف للبرامج الوطنية خلال العقد . ومن الممكن بعد ذلك أن تطبق في بلدان مختارة معرّضة للكوارث ، وبدعم من منظومة الامم المتحدة ، منهجية لتشجيع إجراء تقييمات أولية ومتوسطة ونهائية لمدى تحقيق أهداف العقد من خلال تحسين تقدير المخاطر بشكل منظم ومن خلال برامج تخفيف آثار الكوارث . ومن الممكن أن يشمل البرنامج ما يلي :

(أ) إعداد سيناريوهات للكوارث بالنسبة للمخاطر الطبيعية الرئيسية الممكنة في كل بلد بحيث يمكن تحديد الثغرات والاحتياجات والاولويات ؛

(ب) تجميع كتيبات توجيهية عن تقدير ومسح الاخطار الطبيعية ، وكذلك عن مدى الضعف وتقدير المخاطر ، لتحديد طبيعة وحجم البيانات المطلوبة والاحتياجات اللازمة للرصد في المستقبل ؛

(ج) تطبيق الاستراتيجيات الناجحة لمواجهة الجفاف ونشر الامثلة الملائمة ؛

(د) تجميع طرق بسيطة لإنشاء المباني بحيث يمكن توقي أخطار الفيضانات والاعاصير الحلزونية الاستوائية والزلازل ، وإعداد كتيبات ونشرات وخرائط توضيحية لطرق التنفيذ بالاعتماد على النفس ؛

(هـ) إعداد وحدات تدريب نموذجية تستخدم فيها في البداية مواد موجودة من منظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الاخرى لواضعي السياسات والمخططين والقائمين بمواجهة الكوارث بحيث يمكن للبلدان المختلفة أن توائم تلك الوحدات بما يتناسب مع نظم التخطيط والحكم والإدارة فيها .

٣٦ - وفي الختام فإن محدودية عدد الاجابات الموضوعية التي وردت والطبيعة العامة والاولوية لغالبية الانشطة المخططة تبيّنان وجود حاجة ملحّة إلى تقديم التوجيه والمساعدة إلى اللجان الوطنية . ولذلك فإن اللجنة توصي بأن تتاح للجان الوطنية ومراكز التنسيق تسهيلات استشارية على الصعيد الدولي للاستعانة بها وقت الحاجة . ومن الممكن أن توضع الترتيبات لمثل هذه الخدمات الاستشارية تحت رعاية أمانة العقد مع الاستعانة على نطاق واسع ، ضمن جملة أمور ، بخبرات وطاقات فرادى أعضاء اللجنة .

رابعا - البرنامج العام

ألف - الأهداف

٣٧ - القصد أو الهدف العام من العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية هو الحد من الخسائر في الأرواح والخسائر الاقتصادية التي تنشأ عن وقوع المخاطر الطبيعية . وتدلل الدراسات اللاحقة لوقوع الكارثة ، بشكل مقنع ، على وجود إجراءات معينة تتخذ قبل وقوع الخطر الطبيعي تعتبر فعّالة من حيث التكلفة لتحقيق هذا الهدف العام . وعليه ، فأحد سُبل تقدير التقدم المحرز في العقد يكون بتقييم تطبيق الممارسات المجرّبة للحد من الخسائر .

٣٨ - ومن رأي اللجنة العلمية والتقنية أن تحديد المقاصد أو الأهداف ينبغي أن يوفر مقياسا للتقدم المحرز في العقد يمكن استخدامه ، ليس فقط في منتصف مدة العقد أو ختامه ، بل أيضا على أساس منتظم . وتقع مسؤولية تنفيذ تدابير الحد من الكوارث على الكاهل الوطني إلى حد بعيد ؛ ومن ثم لا بد أن تكون معظم الأهداف الموصى بها وطنية أو محلية .

٣٩ - وتتضمن ممارسات الحد من الكوارث التي تسبق وقوع الخطر الطبيعي ثلاثة مجالات عريضة :

(أ) تقييم الأخطار : أي تقييم المخاطر واحتمالات التعرض لها ، وتوظيف هذه المعلومات في عملية صنع القرار ؛

(ب) التدابير الوقائية القصيرة الأجل والطويلة الأجل ؛

(ج) الإنذار : أي التنبؤ والاتصالات في الأجل القصير لتلافي الآثار الخطيرة أو الإقلال منها إلى أدنى حد .

٤٠ - والأهداف المحددة التي يجب تحقيقها بحلول سنة ٢٠٠٠ يُقترح كجزء من الخطط الوطنية للتنمية القابلة للإدامة . ومن الواضح أن كل بلد لا بد وأن ينتقي أهدافه وفقا للمخاطر التي تتهدده ، واحتمالات تعرضه للكوارث ، ومستواه الاقتصادي وغير ذلك مما يحمل من سمات خاصة . فالأهداف التي تنطبق على بلد زراعي يتأثر أساسا بغزوات الجراد وبالجفاف تختلف عن الأهداف التي تُنشد في المناطق الحضرية الكبيرة التي تكون معرضة لخطر الزلازل .

٤١ - وكأهداف ، ينبغي أن يكون لدى جميع البلدان بحلول عام ٢٠٠٠ ، كجزء من خططها لتحقيق التنمية القابلة للإدامة ، ما يلي :

(أ) تقييمات وطنية شاملة للتهديدات التي تنشأ عن التعرض للمخاطر الطبيعية ، ومراعاة هذه التقييمات في خطط التنمية ؛

'١' حيث تحدد جميع المخاطر الطبيعية التي تشكل تهديدا بوقوع كارثة ، وترسم لها الخرائط بالاستعانة بمنهجيات ورموز ومصطلحات موحدة ، وتوضع تحت أنظار صانعي القرارات . ويتعين تصنيف المناطق حسب درجة تعرضها لكل نوع من أنواع الكوارث الطبيعية .

(ب) خطط وطنية و/أو محلية للتخفيف ، تتضمن خططا طويلة الأجل للاتقاء والتأهب والتوعية المجتمعية ؛

'١' حيث تضع سلطات التشريع على الصعيد الوطني وصعيدي الولاية والمحليات الإطار القانوني اللازم لتنفيذ تدابير التخفيف ، مثل تخطيط استخدامات الأرض وإدارة الموارد المائية والاحراج ، ووضع قوانين البناء . وعلى تلك السلطات أن تضع في اعتبارها أن القوانين والمدونات التي لا يوجد إنفاذ لها تكون قليلة الفائدة ؛

'٣' وتعطي الهيئات المسؤولة عن تخطيط التنمية العامة الاجتماعية والاقتصادية والبنية الاساسية ، على الصعيد الوطني وصعيدي الولاية والمحليات ، والقطاع الخاص ، ووكالات التنمية الثنائية أو المتعددة الاطراف كافة ، في المراحل الاولى لعملية صنع قراراتها ، الاعتبار الواجب لحجم التهديد الذي تشكله المخاطر الطبيعية ؛

'٣' وتنظر الوكالات الوطنية أو الثنائية أو المتعددة الاطراف على سبيل الاولوية في تمويل وتنفيذ تدابير فعّالة من حيث التكلفة لمنع وقوع ، أو تكرار وقوع ، المخاطر الطبيعية التي يمكن تلافيها (كالفيضانات ، والانهيارات الارضية ، وحرائق ، الغابات وما إلى ذلك ، مثلا) ؛

'٤' وتُدخل المؤسسات التعليمية والمدارس الفنية ذات التخصصات العلمية ، كالهندسة والزراعة والهندسة المعمارية والتخطيط وإدارة الاعمال أو الإدارة العامة ، في مناهجها الدراسية مفاهيم وتدابير للحد من الكوارث ، يمكن تطبيقها محليا ؛

'٥' وتضع السلطات الوطنية وسلطات الولايات أو المقاطعات والسلطات المحلية خطط طوارئ من أجل توفير مساعدة التأهب بصورة عاجلة وفعّالة في حالة وقوع الكوارث الطبيعية ، وتختبرها دوريا وتقوم باستكمالها . ولا بد أن تتطرق هذه الخطط ، التي تهدف إلى تحقيق استخدام أكفأ للموارد المتاحة محليا ، إلى جميع أنواع المخاطر الطبيعية القائمة . وينبغي أن يكون التركيز منصبا أكثر على عملية الحوار فيما بين المؤسسات لا على وثيقة الخطة ذاتها : فالخطط الغريبة عن المشتركين فيها لا تجدي ؛

'٦' وتعطي المؤسسات الطبية وغيرها من المؤسسات الاكاديمية ذات الصلة بالنواحي الصحية ، أو المدارس المهنية ، تدريبا نظاميا للموظفين المسؤولين عن تقديم الاغاثة الاولى بعد وقوع الكارثة الطبيعية ، وتستكمل هذا التعليم الاكاديمي بتدريب دوري في موقع العمل .

(ج) إمكانية وصول ميسورة لنظم الإنذار على الاصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية ، ونشر الإنذارات على أوسع نطاق ؛

'١' بالنسبة لكل نوع من أنواع التهديد بالمخاطر ، يتعين أن تنشئ البلدان ، أو يكون لديها سبيل وصول إلى ، نظام إنذار يتشبث بالظواهر التي تشكل تهديدا ، أو يرصدها وينشر الإنذار والمعلومات المناسبة على السكان والسلطات المحلية . ولأن هدف النظام هو اتخاذ إجراءات لتفادي أثر الكارثة أو الحد منه ، فلا بد من إعطاء اهتمام خاص لتوعية متلقي هذه المعلومات ؛

'٢' وتعطى لجميع الأطفال في المناطق المعرّضة للخطر دروس في إجراءات الأمان والتأهب التي يمكن تطبيقها محليا .

٤٢ - فإن أمكن تحقيق تقدم مهم في سبيل بلوغ هذه الأهداف العليا ، فإن تقليل الخسائر في الأرواح وتقليل الأضرار يكون كبيرا في الأجل القصير . كذلك ، تتحقق فوائد اقتصادية كبيرة محتملة في الأجل الطويل يمكن توجيهها إلى أنشطة أعلى انتاجية . من هنا ، تحتاج التنمية القابلة للإدامة إلى الاستثمار في الوقاية من الكوارث . لكن التحديد الكمي الدقيق للفوائد القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي تنشأ عن هذا الاستثمار يحتاج إلى دراسات أخرى يستعان فيها بمنهجية مُوحدة لم يتم التوصل إليها بعد .

باء - إطار للأنشطة التقنية

٤٣ - أقرت اللجنة الوظائف أو الاستراتيجيات السبع التالية كإطار أساسي لخطة البرنامج العام :

(أ) تحديد مناطق المخاطر وتقدير هذه المخاطر

ويستلزم ذلك إجراء دراسات علمية للظواهر الطبيعية التي يمكن أن تكون مدمرة ويكون البلد عرضة لها ، وهي دراسات تجريها عادة المؤسسات الاكاديمية أو المؤسسات العلمية الحكومية . وتحقيقا لهذا الغرض ، سيجري تعزيز عملية جمع البيانات المهمة ، حيث تكون المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها أي بلد أو منطقة معروفة سلفا بوجه عام .

(ب) إمكانية التعرض للأخطار وتقديرها ، تحليل التكلفة/الفائدة

ويتوقف ذلك على درجة استعداد البلد لمجابهة الكوارث الطبيعية ، ومدى مقاومة البنى والنظم التي هي من صنع الإنسان للمخاطر ، وعلى تجارب المجتمعات مع المخاطر السابقة والأخطار الإضافية . وينبغي أولا تقدير إمكانية تضرر شتى هذه العناصر المعرضة للمخاطر . ويوفر هذا الجمع بين المعلومات المتعلقة بالمخاطر وإمكانية التعرض لها تقديرات عن الخسائر المتوقعة ، أي عن المخاطرة ، وهي تقديرات تستخدم في دراسات التكلفة/الفائدة المتعلقة بتدابير الحد من الأخطار .

(ج) الوعي على مستوى صانعي القرارات وواضعي السياسات

وهو عامل رئيسي في الأخذ بتدابير للحد من الكوارث على الصُعد المحلية والوطنية والإقليمية ، ويتوقف ليس فقط على التهديدات بحدوث مخاطر طبيعية وإمكانية تضرر المجتمعات العرضة للخطر ، بل أيضا على معدلات تكلفة/ فائدة إجراءات التدخل السابقة لوقوع الكارثة مقارنة بتدابير الإغاثة اللاحقة للكارثة . وينبغي أن يكون تصور الخطر الفعلي للمخاطر الطبيعية متناسبا في الواقع مع التقدير العلمي لدرجة التضرر الممكنة في المجتمعات المعرضة للخطر . وتحقيقا لهذا الغرض ، ستمارس اللجان الوطنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية دورا خاصا في هذا الشأن .

(د) الرصد والتنبؤ والإنذار

يتضمن الرصد والتنبؤ إقامة أو زيادة قدرة شبكات المراقبة ، وتضطلع بهما في معظم الحالات نفس المؤسسات المعنية بتحديد مناطق المخاطر وتقدير هذه المخاطر ، مثل وكالات الأرصاد الجوية والوكالات الهيدرولوجية ووكالات قياس الاهتزازات . بيد أن فهم الإنذارات وإصدارها ينطوي

بالضرورة على مشاركة من جانب الوكالات الرسمية المعنية بالاستجابة للإنذارات (مثل هيئات الدفاع المدني) . ويتضمن التعاون بين هذه الجهات ترجمة المصطلحات العلمية إلى لغة يمكن أن تفهمها بسهولة السلطات المسؤولة عن اتخاذ قرارات معقدة مثل أوامر الإخلاء ، وأن يفهمها الجمهور بسهولة أيضا . وقد تحدد هذا الربط باعتباره العنصر الذي يتطلب اهتماما زائدا .

(هـ) التدابير الوقائية الطويلة الاجل

تشمل هذه الفئة جميع التدابير الطويلة الاجل أو الدائمة التي يمكن اتخاذها للحد من مدى المخاطر التي يتعرض لها السكان والابنية (المساكن ، والوحدات الصناعية ، شرايين الحياة الحضرية ، وما إلى ذلك) . ويمكن تقسيم هذه التدابير إلى :

'١' تدابير غير هيكلية - حيث يجب الاخذ بتشريعات محلية ووطنية وبالتخطيط ، بما في ذلك تخطيط استخدام الاراضي ، من أجل توفير أساس سليم لجميع التدابير الوقائية الاخرى .

'٢' تدابير هيكلية - وتشمل الاشغال المدنية الرئيسية التي تشيدها في معظم الحالات سلطات حكومية محلية أو وطنية ، وتطبيق قوانين وتقنيات مناسبة للبناء (مثل الابنية المُقاومة للزلازل والرياح) وذلك في المناطق المعرضة للمخاطر المناظرة .

(و) التدابير الوقائية والتأهب في الاجل القصير

استجابةً لوجود خطر معروف ، خاصة استجابة لتنبؤات أو إنذارات مفادها وقوع أحداث وشيكة ، حيث يمكن عمل الكثير باتخاذ إجراءات وقائية قصيرة الاجل أو مؤقتة لتقليل تعرض السكان والممتلكات للخطر .

(ز) تدابير التدخل المبكر

وتشمل التدخل المبكر في إطار جهد منسق بين المنظمات لتعديل الآثار الضارة المترتبة على المخاطر الطبيعية أو تغييرها أو كبحها أو التخفيف منها .

٤٤ - ويحتاج كثير من الوظائف السبع السابقة ، إن لم يكن جميعها ، إلى دعم بالأنشطة التكميلية التالية إن كان يراد لها أن تكون فعالة حقا في الحد من الخسائر في الأرواح ومن الأضرار التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية : توعية وتدريب المتخصصين على الصعيدين المحلي والوطني ؛ التوعية العامة والإعلام ؛ نقل التكنولوجيا المناسبة ؛ تطبيق التكنولوجيات المجرّبة ؛ بحوث لاستحداث تكنولوجيات جديدة واستنباط سياسات جديدة .

٤٥ - ومن الواضح أيضا أن الوظائف السبع الأساسية ، بأنشطتها الداعمة ستطبق ، حسب الاقتضاء ، على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية .

٤٦ - وهكذا ، فإن البرنامج الإطاري للعقد يشتمل إلى حد ما على مصفوفة ثلاثية الأبعاد ، حيث يشمل كل نشاط وظيفي أيضا أنشطة داعمة شتى ، كما يمكن أن تطبق هذه الأنشطة المتوالفة على جميع الأصعدة بدءا من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي .

٤٧ - وتوفر الفئات الوظيفية المذكورة أعلاه إطارا لتنظيم مشاريع وأنشطة للمشتركين في العقد . وستعرض ضمن هذا الإطار الأنشطة الجارية والمقترحة المتصلة بالعقد التي ستضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، كما سيجري تحديد مسؤوليات كل وكالة . ويمكن أيضا استخدام هذا الإطار على الصعيد الوطني من جانب اللجان الوطنية ومراكز التنسيق أو الكيانات الأخرى كأساس لتنظيم أنشطتها . ويؤدي استخدام البرنامج الإطاري من جانب جميع المشتركين في العقد إلى إيجاد سهولة كبيرة في عرض وتقييم أنشطة البرنامج .

جيم - معايير تحديد المشاريع

٤٨ - ثمة مجموعة متنوعة وكبيرة من الأنشطة ، من بينها أنشطة علمية وتقنية على السواء ، تندرج تحت رعاية العقد . إلا أن الحفاظ على محور تركيز للبرنامج يقتضي وضع معايير واضحة للمشاريع التي سيتم تدعيمها رسميا و/أو تأييدها في البرامج العامة .

٤٩ - وأول مستوى من مستويات النظر في أنشطة العقد المقترحة يتمثل بطبيعة الحال فيما اذا كانت هذه الانشطة سوف تعالج أهداف ومقاصد العقد فيما يتعلق بالحد من أثر الكوارث . أما المستوى الثاني فيتعلق بما اذا كانت هذه الانشطة المقترحة تسهم في تحقيق الاهداف المحددة التي تم اعتمادها للعقد .

٥٠ - وبالاضافة الى ذلك ، فعلى المستوى الثالث ، ينبغي أن تتصف الانشطة بأكبر عدد ممكن من الخصائص التالية :

(أ) أن يسهل ادماجها ضمن البرامج القائمة في بلد من البلدان أو البرامج التي تعتمدها لجنة وطنية أو وكالة دولية أخرى و/أو أن يكون من شأنها إنشاء برنامج وطني ضمن برامج العقد ؛

(ب) أن تسفر عن نتائج نموذجية وسريعة في ميدان المعارف العلمية والهندسية بما يتيح تنفيذ تدابير وتقنيات الحد من الخسائر التي يمكن استخدامها في هذا المجال في بلدان ومناطق أخرى فيما يتعلق بالانواع الاخرى من الكوارث الطبيعية ؛

(ج) أن يكون من شأنها كفالة نقل التكنولوجيا والتعجيل بهذا النقل ، وزيادة قدرة الاعتماد على النفس ، بالنسبة للمهنيين في البلدان أو المناطق ، على إجراء الابحاث العلمية ، وتعزيز استخدام تقنيات التخفيف ؛

(د) أن تعزز وتطور برامج الاتقاء والتأهب في إطار نهج متكامل لتخفيف أثر الكوارث .

٥١ - ولأن العقد يعتمد على تعاون المشتركين من أجل إنجاحه ، فإن هؤلاء المشتركين لابد وأن يقتنعوا بأن البرنامج يتيح فرصة لإحراز تقدم ملموس نحو التخفيف من خسائر الكوارث . وأفضل سبل الاقناع هو التدليل على أن مشروعا ما يمكن أن يحقق النتائج المنشودة . ومن ثم ، سيكون تحقيق بعض النتائج الايجابية بالنسبة للعقد أمرا جوهريا تماما لزيادة دعمه وقوة اندفاعه .

دال - المشاريع

٥٢ - المشاريع التي تندرج ضمن إطار البرنامج ، وتشكل مساهمة نحو إحراز الاهداف ، وتفي بالمعايير ، ستعتمد بوصفها مشاريع العقد . ولسوف تحتفظ أمانة العقد بسجل

يحوي جميع هذه المشاريع التي تسترعى اهتمامها . وسوف يعكس هذا السجل نطاق الانشطة المنفذة على الاصعدة الوطنية والدولية لتحقيق أهداف ومقاصد العقد . أما الوظائف أو الاستراتيجيات التي يشملها إطار البرنامج فسوف تكون بمثابة أساس تصنيف المشاريع . ومن المتوقع أن تنفذ هذه المشاريع اللجان أو المنظمات الوطنية ووكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وما في حكمها .

(أ) المشاريع النموذجية الدولية

٥٣ - هناك مشاريع تجسد الاهداف والمقاصد التي يتوخاها العقد وتضطلع بها مؤسسات منظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية العلمية والهندسية حددتها اللجنة بوصفها من المشاريع النموذجية . إلا أن ثمة مشاريع تتعلق بمواضيع مهمة ، ولاسيما حالات الجفاف والتكنولوجيات المنخفضة التكلفة ، لم تكن متاحة لكي تحددها اللجنة ، مما ينبغي معه اضافة مشاريع مهمة في هذه الميادين وغيرها . كذلك يمكن تحديد مشاريع بوصفها من المشاريع النموذجية من جانب اللجان الوطنية أو المنظمات الاقليمية .

٥٤ - وترد أدناه قائمة بالمشاريع النموذجية الدولية التي حددتها اللجنة . وقد قامت مؤسسات راعية بتقديم التمويل لبعض هذه المشاريع ، ولكن بالنسبة للمشاريع الاخرى ، سوف يتعين على مقترحيها التماس تمويل لها ، يساعدهم في ذلك إقرار اللجنة بهذه المشاريع .

(أ) الاعاصير الحلزونية الاستوائية :

'١' الكوارث الناجمة عن الاعاصير الحلزونية الاستوائية - المجلس الدولي للاتحادات العلمية/المنظمة العالمية للارصاد الجوية

يهدف هذا المشروع الى إضفاء تحسينات كبيرة على نوعية التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالاعاصير الحلزونية الاستوائية . وهو يُعنَى بحيازة البيانات وببحوث النمذجة . ويقوم على التعاون بين المنظمة العالمية للارصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، ويمكن أن يشمل برامج بحوث وطنية ذات طبيعة تتصل بالموضوع . أما الخطط المستقبلية فتشمل اجتماعات علمية في بيجين (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣) ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٩٣)

'٢' نظام الانذار بشأن الاعاصير الحلزونية الاستوائية المخصص لمنطقة جنوب غربي المحيط الهندي - المنظمة العالمية للارصاد الجوية .

يُعنى هذا المشروع بالطرائق المستخدمة لحيازة البيانات وتدارس الاليات التي ينجم عنها تكوين الاعاصير الحلزونية الاستوائية وتطورها وحركتها . وتشمل الخطط المستقبلية في هذا الشأن عقد ندوة في بيجين في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، وحلقة عمل في منطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٣ .

(ب) أخطار البراكين :

'١' الحد من الكوارث البركانية في التسعينات - المجلس الدولي للاتحادات العلمية

يشمل المشروع توفير خرائط لمناطق الخطر ومعدات أساسية لرصد البراكين وخطط للاستجابة في حالات الطوارئ وبرامج للتوعية بالاخطار بالنسبة لبراكين عدة في البلدان النامية . وينطوي هذا المشروع على إمكانيات تكفل الحد من الخسائر في الأرواح الناجمة عن الانشطة البركانية وقد تم بيان ذلك عمليا بشكل محدد بمناسبة ثوران بركان ماونت بيناتوبو في الفلبين حيث جرى إجلاء حوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص قبيل الثوران المدمر الذي حدث في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

'٢' النظام الدولي المتنقل للانذار المبكر بشأن ثوران البراكين - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

يتمثل الهدف هنا في تحقيق المزيد من عمليات التدخل العلمية المتنقلة فيما يتعلق بالازمات البركانية . ويُضطلع بانتظام حاليا ببعض الانشطة الرامية الى إقامة النظام من قِبل منظمة اليونسكو بالاشتراك عموما مع المنظمة العالمية للمراصد البركانية . وقد تم تمويل دراسة جدوى حول النظام بواسطة برنامج الامم المتحدة للبيئة .

(ج) أخطار الزلازل :

'١' أخطار الزلازل - المجلس الدولي للاتحادات العلمية

سيكون مشروع برنامج اليابسة الدولي لتقييم أخطار الاهتزازات العالمية بمثابة قاعدة ثابتة يستطيع على أساسها علماء الارض المحليون أن يبنوا تقييما موثوقا لمخاطر الزلازل بالنسبة لكل بلد . وينطوي المشروع أيضا على أهمية أساسية بالنسبة لعلوم الارض ، حيث يجري سد الثغرات من حيث توافر

المعلومات المطلوبة . كما تم إنجاز خريطة الصدوع العالمية ومن المقرر أن ينتهي المشروع بأكمله في عام ١٩٩٦ .

'٣' ادارة كوارث أخطار الزلازل في منطقة البحر الابيض المتوسط - مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

في المشروع التعاوني المتعلق بالتقليل من أخطار الاهتزازات في منطقة البحر الابيض المتوسط (١٦ بلدا) سيتم إنجاز المرحلة الاولى بنهاية عام ١٩٩١ ، وستنتج عنها تقارير تقنية عن الاخطار ومدي التعرض لها وطرق التخفيف منها المستخدمة في المنطقة . ومن المقرر إنجاز المرحلة الثانية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ ، وتهدف الى ادارة أحوال ما قبل وقوع الكوارث .

'٣' التقليل من التعرض للزلازل - الرابطة الدولية للهزات الارضية وفيزياء باطن الارض

يحدد هذا البرنامج خطة خمسية للتشقيف والبحوث بالنسبة للدوائر الدولية المعنية بالهزات الارضية . والانشطة الرئيسية هي : إعداد أدلة (التحديد الدقيق للمناطق ، وتقدير التهديدات والمخاطر ، وادارة أمور التنبؤ ، ومسوحات ما بعد الزلزال ، وملاحظات قوة الحركة) وتقدير خطورة الهزات الارضية في مناطق مختلفة ، والتنبؤ بالتواتر الزمني لوقوع الزلازل بالنسبة للزلازل الكبرى ، والبحوث في مجال عملية توليد الزلازل .

(د) نظم المعلومات : '١' احصاءات الكوارث ؛ '٢' قاعدة بيانات تاريخ الكوارث ؛ '٣' انشاء شبكة لقواعد البيانات ؛ '٤' نظام معلومات لادارة الكوارث قطريا - مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث .

وهذه المشاريع تستند الى شبكة الامم المتحدة الدولية لحالات الطوارئ القائمة بالفعل ، وتهدف الى استحداث شبكة الكترونية متفاعلة لادارة حالات الطوارئ والحد من الكوارث . ومن شأن النظام المطلوب أن يكفل الوسائل التقنية التي تتيح الاتصال السريع والموثوق في إطار الدوائر المعنية بادارة الكوارث ، ويتيح الوصول الى مصادر المعلومات المتعلقة بالكوارث ، وينشئ ويصون عددا محدودا من قواعد البيانات الاساسية مثل إحصاءات الكوارث وقاعدة بيانات للسرد التاريخي . أما البلدان التي تواجه الخطر فسوف تتلقى مساعدة

على إنشاء نظمها المرتبطة بالكوارث والمتعلقة بادارة البيانات مما يمكن إدماجه ضمن الشبكة العالمية مستقبلا .

(هـ) التثقيف والبحوث والتدريب

'١' برنامج التدريب على ادارة الكوارث - برنامج الامم المتحدة الإنمائي/مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

الاهداف المتوخاه في هذا الصدد تتمثل في تحسين إدارة الكوارث على الصعيد القطري ، وفي إدماج التخطيط الوقائي ضمن عملية التنمية . ويجري تشجيع واضعي السياسات على تقدير الثغرات والاولويات وعلى وضع البرامج والمشاريع المناسبة .

'٢' مواد التدريب اللازمة للحد من الكوارث الطبيعية ـ اليونسكو

الهدف في هذا الصدد هو إعداد وحدات للتدريب على عمليات الحد من الكوارث الطبيعية . والمرحلة الاولى منه (١٩٩١ - ١٩٩٣) سوف تركز على الزلازل والفيضانات . وقد تلقت اليونسكو أموالا استئمانية لهذا الغرض من هولندا والدانمرك . ويرد ملخص دراسة مسبقة للمشروع في تقرير عن الاستراتيجية بعنوان "التدريب للحد من الكوارث" . ومن المتوقع صدور نصوص التدريب في نهاية عام ١٩٩١ .

'٣' المشروع التثقيفي "حلقة دراسية جوالة" : دراسة جدوى عن تجربة نموذجية ـ اتحاد الرابطات التقنية الدولية/الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية

يشمل هذا المشروع وحدة بيان عملي متنقلة تلتقي بالاهالي "في أماكن إقامتهم" وتقنعهم بأن أوجه التقدم في مجالي العلم والهندسة قادرة على أن تحد بصورة ملموسة من تعرضهم للكوارث . ويجري حاليا النظر في ثلاثة مشاريع إقليمية : منطقة البحر الكاريبي والبحر الابيض المتوسط ، وجنوب شرقي آسيا .

(و) تقدير المخاطر والاجراءات الوقائية

'١١' تقدير المخاطر الشامل ـ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

يروج هذا المشروع لاتباع نهج شامل فيما يتعلق بتقييم المخاطر المرتبطة بالفيضانات والعواصف العاتية والزلازل . وسوف تبدأه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ١٩٩٣ بالتشاور مع الهيئات الدولية الاخرى المعنية . وتتولى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقديم تمويل محدود ولكن التنفيذ الكامل للمشروع سوف يعتمد على إتاحة تمويل خارجي .

'١٢' تصميم الهياكل الكفيلة بالصمود في مواجهة الزلازل و/أو الرياح العاتية/اتحاد الرابطات التقنية الدولية/الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية والخسائر البشرية مقارنة بالاضرار الهيكلية ـ منظمة الصحة العالمية/الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية/اتحاد الرابطات التقنية الدولية

مشروع هندسي لتحديد وتعزيز التصميم المحسن للهياكل اللازمة للصمود في مواجهة الزلازل و/أو الرياح العاتية ، ولا سيما في البلدان النامية بتكلفة زهيدة للغاية مع استخدام المواد المحلية .

'١٣' نظام لتبادل التكنولوجيا في مجال الكوارث الطبيعية ـ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

يتمثل الهدف من المشروع في تحديد وتيسير نقل التكنولوجيا لاستخدامها في الحد من أثر الكوارث الطبيعية . ويجري حاليا رسم الخطط التفصيلية للتنفيذ بالتشاور مع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية . وعندما يتم إنشاء هذا النظام القائم على نقل التكنولوجيا فمن المتوقع له أن يعمل على أساس طويل الاجل .

'١٤' إعادة تكييف مساكن الطوب اللَّبن القائمة بما يكفل الحد من آثار الزلازل/المركز الاقليمي للهزات الارضية لأمريكا اللاتينية

يقطن عدة ملايين من البشر في كل أنحاء العالم النامي مساكن مبنية من الطوب اللَّبن بحيث تكون شديدة التأثر في حالة تعرضها

للزلازل . والهدف في هذا السياق هو إنقاذ الارواح من خلال كفالة وقت للنجاة قبل انهيار المباني . وسوف يتم تطوير ونشر تكنولوجيا موثوقة ومبسطة وزهيدة التكلفة لاستخدامها بطريقة "الاعتماد على النفس" .

(ز) الصحة العامة

'١' تعزيز التأهب للكوارث وإدارتها في قطاع الصحة في اندونيسيا - منظمة الصحة العالمية

تم الاضطلاع بالانشطة التحضيرية لصياغة خطة شاملة للكوارث ولتدريب الموظفين الصحيين وإقامة مركز معلومات . وقد أُنجزت وثيقة المشروع وتم إقرارها من جانب السلطات الوطنية ومن ثم تقديمها الى مانح محتمل .

'٢' رسم خرائط للتأهب والاستجابة الصحية في حالات الطوارئ في افريقيا - منظمة الصحة العالمية

اتُخِذت الخطوات المبدئية لإنتاج خرائط محلية للمخاطر الصحية في المناطق المعرضة للخطر في افريقيا ، من جانب منظمة الصحة العالمية ومركز عموم افريقيا للتأهب لحالات الكوارث .

'٣' تحسين الاشراف الصحي لزيادة فعالية الاستجابة للكوارث - منظمة الصحة العالمية

يهدف هذا المشروع الى تحسين المعرفة عن المخاطر الصحية وأثر الكوارث الطبيعية .

'٤' التخفيف من آثار الكوارث في مرافق المستشفيات في أمريكا اللاتينية - منظمة الصحة العالمية

عُقدت أربع حلقات تدريبية تحضيرية مع المؤسسات الهندسية الاكاديمية في كل من البرازيل وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لعرض موضوع التصميم المأمون للبنى الأساسية الصحية وتحسين حالة التثقيف العام الراهنة في هذا الميدان .

(ح) إقامة مراكز دولية للبحث والتدريب في مجال التخفيف من المخاطر ، منها على سبيل المثال مركز في المغرب

سيتولى مركز دولي في المغرب ، يلزم إجراء دراسة جدوى بشأنه ، جمع البيانات وتنظيمها وتفسيرها ومحاكاة المخاطر وإعداد نماذج لها وتقدير الأخطار وتوفير أنشطة التدريب .

وتحيط اللجنة علما باقتراح مقدم من إيطاليا لإنشاء مركز لإدارة حالات الطوارئ والمخاطر البيئية والتكنولوجيا والتثقيف في وكالة تطبيق العلم والتكنولوجيا (تكنوبوليس) ، باري ، يقوم على أساس نقل القدرات العلمية والتكنولوجية القائمة في مجال بحوث الحساب ونمذجة المخاطر البيئية ، لتغطية الأخطار الطبيعية أيضا . ولسوف يسهم المركز المذكور في تنفيذ مركز المغرب الدولي .

(ط) عدم الاستقرار العمراني للمدن الكبرى - الوكالة الدولية للجيولوجيا الهندسية/الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية

يركز هذا المشروع ، المقدّم من الوكالة الدولية للهندسة الجيولوجية باسم الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية ، على إدارة البيئة العمرانية والأخطار الطبيعية في إطار تخطيط المدن بغية وضع الاستراتيجيات الكفيلة بمباشرة تنمية سليمة ومأمونة وقابلة للإدامة . ويقترح أيضا اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات مع المنظمات المتخصصة الأخرى (الاتحاد الدولي للجيوديسيا والجيوفيزياء والاتحاد الدولي للجيولوجيا والاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية/اتحاد الرابطات التقنية الدولية ، إضافة الى المجالس المحلية والتعاون الدولي لتنفيذ البرامج في المدن الكبرى في البلدان النامية .

خامسا - تنفيذ استراتيجية للمعلومات

ألف - الاسباب الاساسية

٥٥ - أحرز في ميادين مختلفة للعلم والهندسة تقدم ملحوظ يمكن استخدامه للحد من الكوارث واتقائها ، بيد أن الكثير من فوائد هذه الاكتشافات تظل دون استعمال بسبب القصور وعدم التنسيق في تحديد مصادر المعلومات وآليات مناسبة للاحالة .

٥٦ - وعلى الرغم من صعوبة اصدار انذارات مسبقة بقدر كاف بشأن بعض الكوارث ، فانه من الممكن التنبؤ الى حد معقول بمعظم الكوارث . ومع ذلك ، يموت آلاف الاشخاص إما لعدم صدور الانذارات أو لعدم تصديقها بقدر كاف ، لاسيما على مستوى المجتمعات المحلية .

٥٧ - وتعاني معظم حكومات البلدان النامية من مشاكل اقتصادية معقدة ومن تزاحم احتياجاتها الامر الذي يجعل من الصعب للغاية تحديد أولوياتها وتخصيص مواردها . ونتيجة لذلك تمنح أولوية دنيا لخطط اتقاء الكوارث والحد منها . وما كان لمثل هذه الاجراءات المحفوفة بالمحاذير لتتخذ الى حد بعيد لو كان هناك تنسيق كاف في التخطيط ووعي بأهمية اتقاء الكوارث من أجل التنمية الاقتصادية القابلة للادامة .

٥٨ - وتنفق في كل مكان من العالم موارد ضخمة على برامج المساعدة الغوثية والاصلاح والانعاش . وهناك حاجة لاقناع المؤسسات الممولة التي تقدم هذه الموارد بفعالية التكاليف المترتبة على برامج اتقاء الكوارث ، بما في ذلك البرامج المتصلة بحماية البيئة .

باء - الاهداف

٥٩ - من أجل تلبية الاحتياجات المذكورة آنفا حددت ٤ أهداف لاستراتيجية المعلومات المتعلقة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية هي :

(أ) تيسير جمع وتحليل البيانات الموجودة والمعلومات الاخرى المتصلة بالكوارث ؛

(ب) تعزيز نشر البيانات والمعارف المتصلة بالحد من الكوارث والمعلومات المستمدة من تحليل البيانات ؛

(ج) الدعاية للعقد ذاته وأهدافه ؛

(د) التأييد لبرنامج العقد .

جيم - الجماهير المستهدفة

٦٠ - تنفيذا للأهداف المذكورة آنفا ، حددت الجماهير المستهدفة لكل من الأهداف الاستراتيجية التالية : المجتمعات المعرضة للكوارث ؛ والحكومات في المجتمعات المعرضة للكوارث ؛ والمجتمعات المانحة ؛ ووكالات التخطيط ؛ وواضعو السياسات على المستويات المختلفة ؛ والجماعات العلمية والتقنية والجماعات المهنية الأخرى ؛ ووكالات التمويل ، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية ؛ والمؤسسات الخاصة ؛ والممارسون لادارة حالات الكوارث ووسائط الاعلام .

دال - طرق تبادل المعلومات ونشرها

٦١ - الرسالة الاخبارية عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية : تعتبر اللجنة الرسالة الاخبارية STOP DISASTERS (أوقفوا الكوارث) أداة قوية في التغطية الواسعة النطاق لاهتمامات العقد على جميع المستويات ؛ والحفاظ على صلة أساسية وشيقة فيما بين جميع أطراف العقد ؛ والترويج للعقد على نحو فعال . كما أن هذه الرسالة الاخبارية قناة قوية لتبادل المعلومات بشأن الاكتشافات الجديدة والتقدم المحرز في القضايا المتصلة بالعقد . وتعتبر اللجنة STOP DISASTERS الرسالة الاخبارية للعقد . وقد بدأ اصدار الرسالة في عام ١٩٩١ ، وهي تصدر مرتين في الشهر بأربع لغات . ولبلوغ الهدف الادنى المتمثل في ٣٠ ٠٠٠ نسخة استنادا الى تنبؤات اللجنة وتكملة للمساهمة المقدمة من الحكومة الايطالية من خلال "Osservatorio Vesuviano" ، يقترح دعم هذه الرسالة الاخبارية من جانب أطراف أخرى من القطاع العام وكذلك من القطاع الخاص .

٦٢ - يوم العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (يوم الاربعاء الثاني من تشرين الأول/اكتوبر) : للافادة من هذا الحدث بصورة كاملة ، حددت اللجنة موضوعا وشعارا لعام ١٩٩١ ، هما علاقات الارتباط المتبادل بين اتقاء الكوارث والتنمية والبيئة .

وقد اضطلع بالعديد من الأنشطة الوطنية ليوم العقد الدولي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وينبغي للأمانة أن تستعرض هذه الأنشطة ، كما ينبغي اشراك اللجان الوطنية فيها لمساعدة هذه اللجان على التخطيط للاحتفالات المقبلة بهذا اليوم .

٦٣ - وسائط الاعلام : إن اشراك وسائط الاعلام على نحو نشط أمر ضروري لتحقيق أهداف العقد . وينبغي تشجيعها على مناهضة الاستكانة بدعوى حتمية القضاء والقدر وإذكاء الوعي العام بأهمية الفوائد المترتبة على ادراج التخطيط للحد من الكوارث في العمليات الانمائية ، وتعزيز المشاركة النشطة للمجتمعات المحلية ، وتحفيز واضعي السياسات . كما ينبغي للجان الوطنية أن تفتح باب العضوية أمام خبراء الاعلام حتى تكفل لنفسها التدفق المنتظم للمعلومات . وينبغي للعلماء والمهندسين وسائر المشاركين في العقد ايلاء اهتمام خاص للتعريف من خلال وسائط الاعلام بجميع الاكتشافات الجديدة ذات الأهمية للمسائل المتصلة بالعقد . وينبغي للعلماء والمخططين أن يستغلوا الفترات التالية للكوارث لتسليط الأضواء عن طريق وسائط الاعلام على قيمة تدابير الاتقاء وتخفيف الأثر .

٦٤ - مراكز وقنوات الاعلام الأخرى : من الوسائل التي حددت بوصفها قنوات ثبتت فائدتها في مجال تبادل المعلومات للترويج لأهداف العقد ، اصدار النشرات الصحفية ، والمنشورات ، والرسائل الاخبارية والملصقات ومذكرات من أجل المتحدثين عن العقد . وتنظيم وانتاج البرامج السمعية والبصرية ولقاءات لتزويد الصحفيين بالمعلومات والمعارض ومسابقات الملصقات والصور والرسوم . ولأجل نشر المعلومات على أوسع نطاق لابد من الافادة بصورة كاملة من قنوات الاتصال الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والقطاع الخاص . وعلى سبيل المثال يمكن لادارة شؤون الاعلام التعريف بأنشطة العقد من خلال منشوراتها وبرامجها التليفزيونية والاذاعية ومراكز الاعلام التابعة لها . وينبغي تدعيم مدى شمول وقدرة شبكة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، التي يديرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وذلك لتيسير حصول جميع أطراف العقد على المعلومات ، ولاسيما اللجان الوطنية . كما يمكن للمجلات العلمية والتقنية والمهنية الأخرى وكذلك البرامج التليفزيونية والاذاعية المتخصصة أن تصور أهمية الحد من الكوارث الطبيعية . كذلك فان المؤتمرات الدولية والأيام الدولية السنوية المركزة على مواضيع متصلة بالكوارث كمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ واليوم العالمي للبيئة ، تتيح فرصا لحفز التسليم بالحاجة الى ادراج الحد من الكوارث الطبيعية في خطط التنمية وحماية البيئة .

هاء - الاجراءات الداعمة لتبادل المعلومات ونشرها

٦٥ - ينبغي أن تعزز على المستويين الوطني والاقليمي قدرات جمع البيانات ونشرها . وينبغي الاستفادة من قواعد البيانات الموجودة في منظومة الامم المتحدة وكذلك من المجتمع العلمي في تيسير عملية جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالحد من الكوارث الطبيعية .

٦٦ - وثمة حاجة واضحة الى وجود موظف متفرغ لشؤون الاعلام في الامانة تسند اليه المهام الرئيسية التالية : البقاء على اتصال مستمر باللجان الوطنية ، والقيام بمهام المتحدث باسم العقد أمام الصحافة ويكون عليه اقامة علاقات مباشرة مع المحفيين الاعلاميين والمتخصصين وتنظيم حلقات دراسية دورية عن قضايا العقد ، واعداد قائمة بالمواد الاعلامية والمعروضات المتعلقة بالعقد .

٦٧ - وينبغي تحديد مؤسسات اقليمية لها القدرة على التعاون في مجال نشر المعلومات المتعلقة بالعقد ، وتدعيم هذه المؤسسات اذا اقتضى الامر ، وذلك مثلا بتوفير المعلومات عن طريق مواد جاهزة للنسخ من الرسالة الاخبارية في شكل أقراص ممغنطة صغيرة من أقراص الحواسيب (الحاسب الالكتروني) وأفلام من أجل تكييفها واستنساخها ونشرها على الصعيد الاقليمي .

٦٨ - وينتظر أن يضطلع أعضاء المجلس الخاص الرفيع المستوى وكذلك أعضاء اللجنة العلمية والتقنية بدور نشط في نشر أهداف العقد . وستساهم مشاركة أعضاء اللجنة في مؤتمرات وحلقات دراسية جوالة تركز على مجالات اختصاصهم في خدمة قضية العقد .

٦٩ - وينبغي التشجيع على الاشتراك في البرامج القائمة لادارة حالات الكوارث لكي يشمل ذلك أكبر عدد ممكن من المتدربين في خلال فترة العقد . وينبغي أيضا بذل جهود لادخال قضايا العقد في البرامج التدريبية القائمة لجميع الممارسين . وثمة حاجة الى ادراج قضايا الحد من الكوارث في المناهج المدرسية وانتاج المواد التعليمية ذات الصلة .

سادسا - التنفيذ على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية

٧٠ - الهدف من العقد هو الحد ، عن طريق إجراءات دولية متضافرة ، وخصوصا في البلدان النامية ، من الخسائر في الأرواح والأضرار التي تلحق بالممتلكات والإخلال بالحياة الاجتماعية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية . ويتمثل الهدف الرئيسي في تحسين قدرة كل بلد على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ، مع إيلاء اهتمام خاص لمساعدة البلدان النامية في تقدير الأضرار التي يمكن حدوثها نتيجة للكوارث وفي إقامة نظم للإنذار المبكّر وهياكل مقاومة للكوارث كلما وأينما اقتضى الأمر . وسيكون هذا التحسين في القدرة نافعا أيضا في مجابهة حالات الكوارث ذات الطابع البيئي أو الصناعي .

٧١ - وسيقتضي تنفيذ أنشطة العقد القيام بإجراءات وأنشطة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية . وسيشمل ذلك جميع الجهات المذكورة آنفا ، أي اللجان الوطنية والقطاع الخاص والجمعيات والمؤسسات الأكاديمية والعلمية وكذلك المنظمات الحكومية الدولية . وفي حين أنه يمكن أن يكون لكل كيان أنشطته الخاصة به فإن كل عمل إنما هو جزء من جهد متضافر لتحقيق أهداف ومقاصد العقد .

ألف - اللجان الوطنية

٧٢ - أكدت اللجنة العلمية والتقنية ما للجان الوطنية من أهمية للعقد في تحقيق تعاون جميع الأطراف المكونة لنظام اقتصادي واجتماعي وطني ، بما في ذلك المنظمات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة وقطاعا التخطيط والتنمية الاقتصادية ، التي يمكنها الإسهام في الاستراتيجية الوطنية لتخفيف أثر الكوارث . ولا يقتصر عمل اللجان الوطنية على دورها الرئيسي في حفز الأنشطة الوطنية والمحلية للحد من الكوارث بل في إمكانها أيضا المساهمة فيما يضطلع به من أنشطة إقليمية ودولية . ويكمن العامل الأساسي في ضمان إدراج الحد من الكوارث ضمن العناصر الدائمة في عملية التخطيط الإنمائي . ولو تحقق هذا بحلول عام ٢٠٠٠ فإنه سيمثل نجاحا عظيما . وينبغي أن يكون من بين العناصر الأساسية في استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للحد من الكوارث ، الذي سيجرى في عام ١٩٩٤ ، عقد اجتماع لممثلي اللجان الوطنية وهو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٢٣٦ . ولهذا الغرض توصي اللجنة بعقد مؤتمر عالمي معني بالحد من الكوارث الطبيعية .

٧٣ - وفكرة أن الحد من الكوارث شديد التكلفة بالنسبة للبلدان النامية فكرة لا أساس لها . فقد وجدت اللجنة أن نتائج الدراسة الاستقصائية للجان الوطنية للعقد التي أجرتها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية استعدادا لاجتماع بلدان أمريكا اللاتينية الذي سبق انعقاد الدورة الثانية للجنة ذات قيمة خاصة . وقد أكدت هذه الدراسة الاستقصائية على النقاط التالية :

(أ) يجب ، في البلدان المعرّضة للكوارث ، إنشاء نظام وطني لاتقاء الكوارث والتأهب لها . ففي حين أن معظم البلدان أنشأت لجانا بالفعل ، تدعو الحاجة إلى بذل الجهد لتزويدها بالقدرات اللازمة لأداء مهامها بطريقة منتظمة ، بحيث يؤدي ذلك في أثناء العقد إلى تنمية قدرة وطنية ذاتية على التخفيف من الكوارث .

(ب) يجب أن تمثّل وزارات التخطيط في اللجان الوطنية ، كما يجب أن تمثل الوزارات المعنية بالتعليم ووسائط الإعلام ، بغية إدماج التخفيف من الكوارث في عملية التخطيط الوطني ، والتوصّل إلى نهج مشترك بين التخصصات ، وتعريف السكان المعرّضين بإمكانيات الحد من الكوارث .

(ج) ومن المؤكد أن هناك حاجة لميزانية للجان الوطنية ، لكن مفتاح التقدم في مجال تخفيف الكوارث يكمن في تقدير إمكانية تعرّض الاستثمارات وغيرها من النفقات المستخدمة في إطار عملية التنمية للكوارث ووضع ذلك في الحسبان ، وإلا لتعاظمت إمكانية تكبّد خسائر من جرّاء حدوث الكوارث .

٧٤ - ونظرا لما سبق ، توصي اللجنة بما يلي :

(أ) <u>الخطط والأولويات الوطنية</u> : ينبغي للبلدان المعرّضة للتأثر بالكوارث الطبيعية أن تضع حدوث هذه الكوارث في الاعتبار في السياسات الإنمائية وفي التخطيط الإنمائي . وينبغي إدراج الحد من آثار الكوارث في السياسات والخطط الإنمائية على أن توضع في الاعتبار جوانب التكلفة/الفائدة لشتى تدابير تخفيف الآثار ؛

(ب) <u>تشكيل اللجان الوطنية</u> : هناك حاجة أساسية إلى عمل مشترك بين التخصصات وبين الوكالات ، يشارك فيه المسؤولون عن أنشطة الحد من الكوارث وعن الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية في القطاعين العام والخاص على السواء ؛

(ج) دور اللجان الوطنية ووظائفها : ينبغي للجان الوطنية أن توفّر التوجيه لتحديد الأولويات الوطنية ، وصياغة وتنفيذ خطط التخفيف من الكوارث واتقائها ، ووضع المشاريع ورصدها ، والمبادرة باتخاذ التدابير القانونية والتنظيمية المناسبة من خلال مختلف الهيئات التشريعية ، وكذلك توفير المعلومات والمشورة للحكومات المعنية ، والدوائر العامة والمنظمات ذات الصلة ، وللقطاع العام والخاص ككل . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للجان الوطنية أن تساعد في وضع خطط ومشاريع وأنشطة تدريبية اقليمية وعالمية للحد من الكوارث .

٧٥ - ورأت اللجنة أن الجوانب التالية ستساعد على إنشاء اللجان الوطنية :

(أ) ينبغي تزويد البلدان التي تنظر في إنشاء اللجان الوطنية بالمعلومات ، بما في ذلك المبادئ التوجيهية ودراسات الحالة لإنشاء هذه اللجان ؛

(ب) ينبغي تشجيع مراكز اتصال معينة على تعزيز إنشاء لجنة وطنية ، كما ينبغي دعم ذلك من خلال توفير المعلومات والمبادئ التوجيهية المناسبة ؛

(ج) ينبغي تقديم المساعدة ، حسب الاقتضاء ، في إعداد الخطط والتشريعات الوطنية (والإقليمية) لاتقاء الكوارث أو التخفيف من آثارها ؛

(د) ينبغي الاستعانة بمنسّقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة إدارة الكوارث في إنشاء اللجان الوطنية . ولهذه الغاية ، ينبغي تقديم المشورة ومواد المعلومات المفصّلة المناسبة ؛

(هـ) ينبغي تعزيز الاتصالات مع اللجان الوطنية . وقد يشتمل ذلك على نشر الرسالة الإخبارية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، وعقد اجتماعات وحلقات دراسية اقليمية وأقاليمية ، وما إلى ذلك ؛

(و) ينبغي الاستفادة إلى الحد الأقصى من المنظمات والمراكز الاقليمية القائمة ؛

(ز) ينبغي وضع وتوفير قوائم بأسماء الأشخاص والمنظمات المهتمين بأنشطة العقد . ويمكن وضع قائمة أولية بالاستناد إلى المعلومات التي يوفّرها أعضاء اللجنة ؛

(ح) ينبغي بذل كل جهد مستطاع لعقد دورات اللجنة في المناطق النامية . ومثل هذه الدورات تتيح إمكانية عقد اجتماعات اقليمية لممثلي اللجان الوطنية ، كما جرى في أمريكا اللاتينية ؛

(ط) ينبغي ، حسب الاقتضاء ، أن يمثل أعضاء اللجنة مصالح العقد في المؤتمرات والمناسبات والاحداث في مناطقهم ؛

(ي) ينبغي تشجيع الدعم الذي تقدمه الصحافة ووسائط الإعلام الإذاعية وتنشيطه ، كما ينبغي التأكيد على أهمية دور هذه الوسائط في نظم الإنذار المبكّر ؛

(ك) ينبغي تشجيع أوساط إذاعات الهواة على الصعيد الدولي على الاهتمام بأنشطة العقد ؛

(ل) ينبغي للتقارير الوطنية التي يجري إعدادها لتقدم إلى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ أن تعكس صلة أنشطة الحد من الكوارث بالإدارة البيئية والتنمية الاقتصادية على السواء ؛

(م) ينبغي تشجيع وإجراء التحليلات العلمية والاقتصادية للكوارث الطبيعية .

باء - منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الاخرى

٧٦ - يحدد مرفق القرار ٤٤/٢٣٦ ، ولا سيما الفقرات ٥ الى ١٠ منه ، طرقا كثيرة يمكن بواسطتها لمنظومة الامم المتحدة أن تسهم في تحقيق هدف ومقاصد العقد . ويرد في متن هذا التقرير (A/46/266-E/1991/106) وصف للانشطة الحديثة لهذه المنظمات . وتقدّم المنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الامم المتحدة إسهامات مشابهة لانشطة العقد ، وينبغي التماس وتشجيع اشتراكها .

٧٧ - ومن الامور الاساسية في تنفيذ أهداف العقد على الصعيدين الاقليمي والوطني تقديم الدعم السياسي للانشطة التقنية . ومن الامثلة على ذلك أن الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية اتخذت قرارا (834/90 و CP/RES.546) بشأن اليوم الدولي الاول للحد من الكوارث الطبيعية فأعلنت أن أنشطة منظمة الدول الامريكية هي إسهام في

العقد ودعت الدول الاعضاء الى إدماج أنشطة إدارة الاخطار الطبيعية والتخفيف منها في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ومنذ عام ١٩٨٩ ، جعلت منظمة الدول الامريكية بصورة رسمية إدارة الاخطار الطبيعية جزءا متكاملا من خدمات تقديم المساعدة التقنية الخاصة بالتخطيط الانمائي . وتعترف اللجنة بتلك المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية التي أيدت العقد وجعلت إدارة الكوارث الطبيعية جزءا متكاملا من خدمات التعاون التقني المقدمة الى البلدان ، وتشجع المنظمات الاخرى على اتخاذ إجراءات مماثلة .

جيم - المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف والثنائية

٧٨ - تلاحظ اللجنة مع الاهتمام مبادرات المؤسسات الانمائية والمالية المتعددة الأطراف والثنائية ، وعلى وجه الخصوص البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومصارف التنمية الاقليمية في مجال الانشطة المتصلة بالكوارث . فقد ركزت هذه المؤسسات بصورة تقليدية على حالات الاستجابة عقب وقوع الكوارث ووسعت بصورة ملحوظة الموارد المخصصة لهذه الأنشطة . غير أنها تدرك بصورة متزايدة أن التحول بالموارد نحو أنشطة اتقاء الكوارث والتخفيف من آثارها أمر أساسي . وترحب اللجنة بهذا التطور وتشجع على مواصلته وتعزيزه .

٧٩ - وتقوم بعض هذه المؤسسات ، فضلا عن تنفيذ الدعم المادي لحالات الكوارث ، بتوسيع نطاق المساعدة وبرامج التدريب التي تركز على التخفيف من أثر الكوارث . فمثلا ، تلاحظ اللجنة العلمية والتقنية الجهود الواسعة التي يبذلها البنك الدولي ومصارف التنمية الاقليمية وكذلك الهيئات الاقليمية (منظمة الدول الامريكية ، والمجلس الأوروبي ، وما الى ذلك) في العمل بوصفها مراكز للموارد للبلدان التي تعمل هذه الهيئات على خدمتها بتوسيع تقديم المساعدة التقنية الاقليمية الى المصالح المهتمة بالتخفيف من الكوارث .

٨٠ - وتناشد اللجنة المؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية أن تقوم كل منها بتوسيع جهودها في ميدان التخفيف من الكوارث خلال العقد . واللجنة مقتنعة بأن هذا الاجراء ، إذا نفذ بتعاون وثيق مع البلدان النامية ، سيقدم إسهاما هاما في توليد نمو قابل للإدامة في البلدان النامية التي تعاني الآن من خسائر اقتصادية كبيرة ومن اضطراب اجتماعي من جرّاء تكرار وقوع الكوارث .

دال - المنظمات الدولية غير الحكومية

٨١ - يوجد عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية ، كرابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، التي ليست لها مصلحة فحسب بل لديها أيضا الخبرة في المساهمة والمشاركة في أنشطة العقد .

٨٢ - وبالمثل ، فإن عددا من الرابطات العلمية ، كالمجلس الدولي للاتحادات العلمية والاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية واتحاد الرابطات التقنية الدولية ، فضلا عن عدد كبير من المؤسسات أو الجمعيات العلمية الاكاديمية ، بما في ذلك الجامعات ، هي في وضع يمكنها من أن تضع معرفتها الكبيرة ومرافقها البحثية في خدمة أنشطة العقد ذات الصلة .

٨٣ - وقد رأت اللجنة على وجه الخصوص أنه :

(أ) ينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المعونة على المشاركة بنشاط في تحقيق أهداف العقد . فجهودها على الاصعدة المجتمعية والوطنية والاقليمية والدولية أساسية .

(ب) ينبغي تشجيع الرابطات العلمية والاكاديمية ، بما فيها رابطات علم الاجتماع وعلم النفس ، على استحداث أنشطة ومشاريع بحثية مناسبة في مجالات لها صلة بأهداف ومقاصد العقد .

هاء - القطاع الخاص ، بما في ذلك مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية ، والصناعة ، ووسائط الاعلام

٨٤ - يشجع القرار ٢٣٦/٤٤ القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة العقد ، والحافز لذلك موجود بالتأكيد سواء في المجال المهني أو التجاري . فشركات التأمين ، مثلا ، لها مصلحة أكيدة إذ أنها هي التي تدفع تأمينا مقابل كثير من الاضرار التي تسببها الكوارث الطبيعية . ولدى هذه الشركات أيضا إمكانية الوصول الى قدر كبير من البيانات التاريخية والإحصائية . أما صناعة التشييد فتقوم على نحو مستمر بتحسين تكنولوجيتها وأساليبها وموادها ، وتُعتبر مساعدتها في التخفيف من آثار الكوارث ضرورية . أما تكنولوجيات الفضاء فتستطيع أن تساعد في التحديد والإنذار المبكرين فيما يتعلق بحالات اقتراب وقوع الكوارث ، ولديها الكثير مما تسهم به من تدابير

الاتقاء والتخفيف . واستثمار رؤوس الأموال في اتقاء الكوارث والتخفيف من آثارها أمر يهم المؤسسات المصرفية والمالية . والحقيقة إنه لا يوجد إلا القليل من القطاعات التي لا تستطيع أن ترى أن لها بعض الصلة بمصالح العقد وأنشطته .

٨٥ - أما مصلحة وسائط الاعلام فهي مختلفة في طبيعتها : فلها دور رئيسي تؤديه سواء في تعزيز الوعي الجماهيري أو الاشتراك الفعلي في أنشطة الانذار بالكوارث .

٨٦ - لذلك فإن من المستصوب إدماج القطاع الخاص في أنشطة العقد إدماجا تاما ، ربما عن طريق الاتصالات مع اللجان الوطنية أو من خلال المشاركة في مشاريع العقد .

التذييل الاول

أعضاء اللجنة العلمية والتقنية

Mrs. Alexandra Amoako-Mensah
Director, Industrial Research Institute
P.O. Box M 32
Accra, Ghana

Dr. Anand S. Arya
Professor Emeritus, Earthquake Engineering Department
University of Roorkee
Roorkee 247667, India

Professor Franco Barberi
President, Gruppo Nazionale per la Vulcanologia
Dipartimento di Scienze della Terra
University of Pisa, Via Santa Maria, 53
56126 - Pisa, Italy

Dr. Mohammed Benblidia
Directeur Général, Agence Nationale pour l'Aménagement
du Territoire
30, avenue Mohammed Fellah
Kouba - Algiers, Algeria

Dr. Driss Ben Sari
Directeur, Centre national de coordination et de planification de
la recherche scientifique et technique
52, Avenue Charil Omar Ibn Khattab, B.P. 1346 R.P.
Rabat - Agdal, Morocco

Mr. G. Arthur Brown
Governor, Central Bank of Jamaica
Nethersole Place, P.O. Box 621
Kingston, Jamaica W.I.

Mr. James P. Bruce
Chairman, Canadian Climate Program Board
1875, Juno Avenue
Ottawa, Ontario, Canada K1H 6S6

Eng. Claudia Candanedo
Chief,Department of Hydrometeorology
Instituto de Recursos Hidráulicos y Electrificación
Apartado 5285
Panama 5, Panama

Professor Umberto G. Cordani
President, International Union of Geological Sciences
Director, University of Sao Paulo Cidade Universitária
Cx postal 20899
CEP. 01498 - Sao Paulo, Brazil

Dr. Alberto Giesecke
Director, Regional Centre of Seismology
for South America (CERESIS)
Apartado 14-0363, Ubicación: Arenales 431, Of. 702
Lima, Peru

Professor Y.A. Izrael
Chairman, USSR National Committee for IDNDR
Chairman, USSR Committee for Hydrometeorology
12, Pavlik Morozov Street
123376 Moscow, USSR

Dr. Vit Karnik
Chairman, Research Council Geophysical Institute
Bocni II cp. 1401
141 31 - Prague - Sporilov, Czechoslovakia

Ms. Elizabeth Kassaye
Head of Public Relations & Dissemination Department
Ethiopian Red Cross Society
P.O. Box 195
Addis-Ababa, Ethiopia

Dr. Väinö O. Kelhä
Director, Technical Research Centre of Finland
Instrument Laboratory
Vuorimiehentie 5, 002150 - Espoo, Finland

Dr. Takeo Kinosita
Director for Earth Science Research National Research
Institute for Earth Science and Disaster Prevention
Science and Technology Agency
Tennodai 3-1, Tsukuba-shi, Ibaraki-ken, 305 Japan

Dr. Roman L. Kintanar
Director-General, Philippine Atmospheric, Geophysical and
Astronomical Services Administration (PAGASA)
Asia Trust Bank Building, Quezon Avenue
Quezon City, Philippines

Professor Michel Lechat
Président, Ecole de Santé Publique,
Université Catholique de Louvain
EPID 30.34, 30, Clos Chapelle-aux-Champs
1200 - Bruxelles, Belgium

Dr. Philippe Masure
Directeur, Bureau de Recherches Géologiques et Minières
Avenue de Concyr - Orléans-La-Source, B.P. 6009
45060 - Orléans Cedex 2, France

Professor Thomas Odhiambo
Director, The International Centre of Insect
Physiology and Ecology (ICIPE)
P.O. Box 30772
Nairobi, Kenya

Dr. Dallas Peck
Director, U.S. Geological Survey
101 National Center
Reston, Virginia 22092, U.S.A.

Univ.-Prof.Dr.-Ing. Erich Plate
Prof. of Civil Engineering
Director, Institute of Hydrology and Water Resources (IHW)
Karlsruhe University (TH)
Kaiserstrasse 12, Postfach 69 80
D-7500 Karlsruhe 1, République fédérale d'Allemagne

Engineer Aura Elena Rodríguez Marrero
Manager, Project Engineering Division
(Infrastructure and Services)
C.A. Metro de Caracas, Multicentro Empresarial del Este
Edificio Miranda "B", piso 4, P.O. Box 610 36
Chacao 1060 Caracas, Venezuela

Ms. Mariló Ruiz de Elvira
Foreign Editor of "El País"
Miguel Yuste, 40
28037 - Madrid, Spain

Dr. Li-Li Xie
Professor and Vice-Director Institute of Engineering Mechanics
State Seismological Bureau of China
9, Xue-Fu Road, Harbin 150080, China

التذييل الثاني

البرامج والمشاريع الوطنية

يذكر مرفق قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦ ، الذي يحدد إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، أنه ينبغي أن تقوم اللجنة العلمية والتقنية بوضع برامج عامة للعقد تولي الاهتمام اللازم للأولويات والثغرات الموجودة في المعرفة التقنية والمحددة على الصعيد الوطني ، لا سيما من قبل اللجان الوطنية . وللمساعدة في هذه العملية ، بعثت أمانة العقد برسائل الى اللجان الوطنية ومراكز التنسيق الوطنية في البلدان التي سُميت فيها هذه اللجان والمراكز ، والى الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة في البلدان التي لم يتم فيها بعد تسمية اللجان الوطنية ومراكز التنسيق الوطنية (مشفوعة بنسخ من التوجيهات المقدمة اليها في الرسالة المؤرخة ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ الموجهة من السيد جوزيف) ، والى بعثات الامم المتحدة في جنيف . وطلبت الرسائل أن تُقدم المعلومات في إطار برنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة العلمية والتقنية . وفيما يلي موجز لطبيعة الردود الواردة .

أنغولا : أخطرت بمراكز التنسيق الموجودة بها ، ووجهت الانتباه الى لجان الطوارئ الموجودة على مستوى المقاطعات . وذكرت أمثلة لمشاكل الجفاف .

استراليا : أصدرت منشورا بعنوان "دور استراليا في العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" . واستشهدت بتحقيقات أجراها فريق متعدد التخصصات عن الاخطار الاهتزازية وعن وضع نظم أفضل للتنبؤ بالفيضانات والإنذار بها ، والبحوث المتعلقة بالعوامل الاجتماعية .

النمسا : أشارت الى برامج البحث الجارية بشأن الكوارث الطبيعية في مناطق جبال الالب ، لا سيما الانهيارات الارضية وتشوّه القشرة الارضية المرتبط بالزلازل .

بلجيكا : أفادت عن عضوية لجانها الوطنية .

بوتان : أبلغت عن مركز التنسيق الموجود بها ، وقدمت منشورا بعنوان : "دراسة لاسباب الكوارث الطبيعية ونتائجها وحماية البيئة والحفاظ عليها" (١١٨ صفحة) أشار الى ضرورة تحسين التنسيق وقواعد البيانات والبحوث والخبرات الوطنية والهياكل الاساسية والمرافق والتشريعات .

بوليفيا : حددت اسم لجنتها الوطنية ، وأشارت الى خطة العمل ، بما في ذلك تقييم مناطق الاخطار ونشر جريدة وطنية عن الكوارث الطبيعية وعقد مؤتمر فيها .

بوتسوانا : أخطرت بالحاجة الى تحسين مصادر المعلومات والمساعدة التقنية . وستعقد اجتماعا في وقت لاحق بشأن العقد .

كندا : ورد مشروع منشور بعنوان "نحو برنامج كندي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" يلخص الموارد والمسؤوليات المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ وإدارة الكوارث .

الصين : ورد منها عدد من الجريدة الجديدة التي تحمل عنوان "الحد من الكوارث الطبيعية في الصين" ، وهو يشمل صفحات عديدة تصف النطاق الواسع لبرنامج العقد . وذكرت أنها أنشأت مركزا وطنيا متكاملا لإدارة الكوارث . وأشارت الى الحاجة الى أشغال هندسية للتحكم في تآكل السواحل والفيضانات الناجمة عن اندفاعات الاعاصير والى وضع نظام شامل لرصد الكوارث والإنذار بها .

تشيكوسلوفاكيا : أشارت الى نقل التكنولوجيا لمعالجة الاخطار البيئية الناجمة عن الظواهر الجوية المائية والجيولوجية مع تطبيق هذه التكنولوجيا فيما يتصل بالتنبؤ بالفيضان والجفاف .

الدانمرك : أشارت الى وضعها الذي يتسم بانخفاض الاخطار فيها واستعدادها لمساعدة البلدان الأخرى .

الجمهورية الدومينيكية : أشارت الى أن لديها مركزا للتنسيق .

اكوادور : قدمت خطة مؤلفة من خمس صفحات عن تقييم الاخطار ؛ ورصد الزلازل والبراكين والفيضانات ؛ والإنذار بموجة الميناء . كما اتخذت أيضا تدابير للإتقاء والتأهب . وأشارت الى ضرورة رسم خرائط لاخطار الزلازل والبراكين ، مع تحديد المناطق المأمونة لإقامة المستوطنات ، وتعزيز الحملات الإعلامية والتوعية ، وإقامة شبكات لرصد الاخطار الاهتزازية والبركانية وإعداد قوانين لإنشاء المباني المقاومة للزلازل ، وبرنامج تدريبي للموظفين المحليين .

مصر : حددت مركز التنسيق الموجود بها ، وأشارت الى عقد مؤتمر عن إدارة الكوارث ودورتين تدريبيتين ، والى الخطط المتعلقة بإنشاء لجنة وطنية .

فنلندا : أشارت الى منظورها للمنح والمساعدات ، وقدمت تقريرا بعنوان "التكنولوجيا المتاحة في فنلندا لإتقاء الكوارث الطبيعية" .

ألمانيا : نشرت تقريرا بعنوان "تنظيم ومهام اللجنة الالمانية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" .

غانا : أشارت الى إنشاء لجنة وطنية .

اندونيسيا : قامت بإجراء دراسة استقصائية قطاعية شاملة . وأشارت الى تحسين القدرة الوطنية على التخفيف من الكوارث ووضع الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية لتطبيق المعرفة المتاحة على أوسع نطاق . وأشارت أيضا الى ضرورة اجراء دراسة استقصائية عن تقييم الاخطار .

ايطاليا : أشارت الى نظام مواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية ورصدها ومكافحتها باستخدام السواتل (مشروع (PEACE) .

اسرائيل : أشارت الى مركز التنسيق الموجود بها .

اليابان : قدمت منشورات تحت عناوين "السياسة الاساسية لتعزيز أنشطة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" ، و "التدابير المتخذة لمواجهة الكوارث في اليابان" و "بيان ختامي للمؤتمر الدولي المعني بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، المعقود في اليابان في عام ١٩٩٠" . ويجري العمل بشأن إعداد "ورقات بيضاء في عام ١٩٩١ عن الوقاية من الكوارث" ؛ وصدر في وقت سابق منشوران هما "تحديات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" و "مقترحات العلماء اليابانيين بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" . وهناك خطط أخرى كثيرة تضطلع بها مختلف الوزارات .

كينيا : تعكف حاليا على وضع برنامج لها .

لكسمبرغ : أخطرت بتشكيل لجنتها الوطنية .

ملديف : عينت مركزا للتنسيق .

مالي : أعدت خطة لإجراءات الطوارئ بما في ذلك وضع برنامج للتنبؤ والتقييم . وهي في حاجة الى نظام للإنذار المبكر بالجفاف وأثره على الاغذية .

موزامبيق : شكّلت فريقا عاملا انتهى الى أنه من الضروري وجود بعثة للاستشارات تعكف على وضع خطة لتحسين نظم الإنذار بالفيضانات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وخطط الطوارئ والتدريب والتعليم ، والحد من التحات ، وتقييم الأخطار الاهتزازية وتحسين التنسيق .

هولندا : قدمت تصنيفا خاصا يضم أنواع المخاطر ، الى جانب تفاصيل عن الزوابع والفيضانات والعواصف الثلجية العنيفة والصقيع الجليدي . وقدمت أيضا وصفا للخدمات التي تقدمها "دائرة الخدمات المتعلقة بمواجهة اندفاعات الاعاصير في هولندا" .

بنما : ذكرت اسم مركز التنسيق الموجود بها ، وقدمت "خطة وطنية للوقاية المدنية" .

باراغواي : شكلت لجنة لتنسيق الإجراءات المتعلقة باتقاء الكوارث والتخفيف من آثارها .

الفلبين : قدمت قائمة شاملة مؤلفة من ٥ صفحات على شكل اطار البرنامج وأوردت أسماء المنظمات المسؤولة . ومن بين البنود العديدة الملحوظة ضرورة توفير محاكاة بالحاسوب لأضرار الفيضانات ، واجراء دراسات عن الاستجابة البشرية ، وأثر الكوارث على البيئة ، وتحليل لقابلية التعرض للاخطار ، واجراء تدريب مخصص ، وتعزيز الاتصالات ، والنقل ، والتخزين ، وأنشطة أخرى عديدة .

المملكة العربية السعودية : عينت لجنة وطنية ، لكنها أشارت الى عدم وجود كوارث طبيعية .

اسبانيا : ستتاح الخطة في نهاية عام ١٩٩١ . ومن المتوقع وضع قوانين بشأن الاهتزازات وخطط لمواجهة الفيضانات .

السويد : أشارت الى عدم وجود أخطار طبيعية كثيرة باستثناء الانهيارات الارضية .

سويسرا : وجهت الانتباه الى عدد مختار من الفيضانات والانزلاقات والانهيارات الارضية والهيارات والتحركات الجليدية وحرائق الغابات والزلازل . وتعكف الافرقة القطاعية على وضع خطط سيتم إرسالها في الوقت اللاحق .

تايلند : قدمت اقتراحا مكونا من ١٢ صفحة عن "دراسة لمشاريع الخطط الوطنية والإقليمية للحد من الكوارث" . وهي في حاجة الى تحسين نظام الإنذار المبكر بالكوارث .

ترينيداد وتوباغو : ذكرت احتياجات محددة فيما يتعلق بضرورة توافر خرائط لاخطار الفيضانات وعمليات التقييم الهندسية للزلازل ، ونظام الحاسوب ، ورصد الاحوال الجوية ، وعمليات الإنذار بالفيضانات ، ورصد الزلازل . وهي في حاجة الى وضع خرائط كونتورية لتقييم أخطار الفيضانات وتوافر مهندسين متخصصين في الزلازل لفحص المرافق الهامة المعرضة للزلازل ، وتوفير رادار جديد لرصد الاحوال الجوية ونظام للإنذار بالفيضانات ، ووضع استراتيجيات وطنية .

تركيا : أشارت الى المنشور الصادر في وقت سابق بعنوان "الخطة الوطنية لتركيا للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠" ؛ وذكرت أن الزلازل والانزلاقات الارضية والفيضانات تحظى بأولوية عليا ؛ كما تدعو الحاجة الى التدريب على التأهب لمواجهة الكوارث وادارتها . وذكرت أنها تحتاج الى تقدير أخطار الزلازل والتدابير المتعلقة بمواجهتها . ومن بين الانشطة العديدة ، توجد خطط للنهوض بشبكة رصد الاهتزازات الارضية ، واستكمال قانون انشاء المباني المقاومة للزلازل ، وتقييم الهياكل الاساسية ، والقيام ببرامج تثقيف عامة .

الولايات المتحدة الامريكية : قدمت قائمة بالاولويات في صيغة إطار البرنامج تحدد المجالات التي تستوجب الاهتمام . ونشرت في وقت سابق تقريرين عن "الحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث" و "مواجهة الكوارث" . ويجري إعداد مشروع خطة اتحادية .

فانواتو : أشارت الى تقرير عن إدارة الكوارث أعده خبير استشاري ، وأوردت التوصيات الرئيسية في صيغة اطار البرنامج بما في ذلك التشريعات والتدريب ، والتدابير الهندسية المحددة . وأشارت الى الخطط المتعلقة بإجراء تقدير شامل لجميع الاخطار المحتملة للزلازل ، والقيام بحملة للتوعية . وذكرت أنها في حاجة الى المعدات اللازمة لرصد الزلازل والبراكين ومصاريع للمباني الحكومية مقاومة للاعاصير الحلزونية ، وتحسين الصرف النهري ، والحاجة الى برامج تدريبية .

فييت نام : قدمت بيانا ألقاه رئيس اللجنة الوطنية ، وخطة للعمليات تشمل الرصد والاتقاء والتأهب .

ساموا الغربية : نوهت بوجود لجنة وطنية فيها ، وقدمت أيضا تقريرا عن المنظمات المسؤولة في جزر كوك ونيوي وتوكيلاو . ودعت الى ضرورة زيادة الاهتمام من جانب واضعي السياسات بإدماج التخفيف من آثار الكوارث في برامج التنمية الوطنية .

يوغوسلافيا : حددت أربعة أنشطة تتعلق بما يلي : الزلازل والانهيارات الارضية والاضطرابات الجوية والنهرية ، والحرائق الجامحة ، والاخطار البيولوجية . وسترسل مزيدا من المعلومات في وقت لاحق .

زمبابوي : قدمت خطة تم إعدادها بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث بشأن "تعزيز دائرة الوقاية المدنية في زمبابوي" ، تحدد الاحتياجات اللازمة من التدريب والمعدات .

- - - - -